

صوت النساء

31 كانون الأول - ٢٠٢٢ - العدد ٤١٥

31 December - 2022 - Issue 415

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة والمجتمع



صوتنا

ثلاثون عاماً حاضرات، قائدات، نصنع التغيير

د. أريج عودة

ها نحن نودع عام 2022 ونستقبل عاماً جديداً نأمل أن يحمل في طياته المحبة والخير والسلام وانتهاء الاحتلال والحرية لشعبنا.

لقد كان لعام 2022 أهمية خاصة لطاقتنا شؤون المرأة؛ إذ يصادف هذا العام الذكرى الثلاثين لتأسيس طاقم شؤون المرأة، كائتلاف أطر نسوية ومستقلات ومراكز نسوية.

ومنذ اليوم الأول لتأسيسه في العام 1992، حرص الطاقم على بذل كل جهد ممكن لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للنساء، وذلك من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة ووصولها لمراكز صنع القرار.

ومن أجل ذلك عمل الطاقم على الضغط والمناصرة من خلال الحملات التوعوية والإعلامية والمبادرات وورش العمل المختلفة للوصول إلى مجتمع خالٍ من العنف، تسوده المساواة وسيادة القانون بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخاصة التمييز المبني على النوع الاجتماعي. وخلال العام المنصرم، ولتحقيق الأهداف المنشودة، نفذ الطاقم رزمة من المشاريع والحملات كالتمكين الاقتصادي للمرأة، والحملات التي تركز على الشباب والإعلام، إيماناً من الطاقم بالشباب والإعلام كرافعة التغيير؛ فمن مشروع تعزيز المشاركة السياسية إلى صندوق التشغيل، قام الطاقم بتوفير 330 فرصة عمل مؤقتة بالتعاون مع 78 مؤسسة في 8 محافظات، في إطار المشروع الذي جاء تحت شعار "شغلي بيحميني".

واستمر الطاقم في تركيزه على فئة الشباب ضمن مشروع جيل جديد 5 وقراري مستقبلي، إضافة إلى مشروع التقليل من عدم مساواة النوع الاجتماعي في فلسطين، والذي يتضمن تمكين وحماية النساء الناجيات من العنف أو المعرضات لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بتمكينهن لنيل حقوقهن الاقتصادية وإقامة البازارات لتسويق منتجاتهن.

ويستمر الطاقم في بناء الشراكات مع المؤسسات الرسمية، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع وزارة شؤون المرأة وهيئة مكافحة الفساد، بالإضافة إلى العمل الدؤوب في الائتلافات المختلفة مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث يمضي الطاقم قدماً، مؤكداً على التمسك بالثوابت والمرجعيات الوطنية التي أكدت على المساواة وحقوق المرأة، لا سيما وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 2018 والذي أقرّ كوتا للنساء بنسبة لا تقل عن 30%. ويشدّد الطاقم على ضرورة التزام الحكومة الفلسطينية بكافة المعاهدات الدولية التي قامت فلسطين بالمصادقة عليها وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

يعمل طاقم شؤون المرأة وسط تحديات ومعوقات كثيرة، بسبب انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والهجمة الشرسة التي يشنها على مؤسسات المجتمع المدني، حيث قامت سلطات الاحتلال بإغلاق سبع مؤسسات أهلية واعتقال وملاحقة موظفيها، فضلاً عن اعتداءات المستوطنين المتكررة والاعدامات الميدانية والإهمال الطبي المتعمّد بحق الأسيرات والأسرى، واحتجاز جثامين الشهداء، ومن جانب آخر، فلا زال الانقسام البغيض بين شطري الوطن جاثماً على أنفاسنا، كذلك فإنّ تعطلّ المجلس التشريعي قد أخرّ صدور عدد من القوانين، وخاصة قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة من العنف. وبالرغم من كل الصعوبات، فإننا نفاخر في طاقم شؤون المرأة بالقول أننا بعد ثلاثين عاماً؛ ما زلنا حاضرات، وقائدات، ورياديات، نصنع التغيير، وليكن شعارنا دائماً شريكات في النضال شريكات في صنع القرار.

وإذ يهنئ طاقم شؤون المرأة شعبنا الفلسطيني بعيد الميلاد المجيد وبالعالم الجديد، وبذكرى انطلاق الثورة المجيدة مع امنياتنا بأن يكون العام الجديد مليئاً بالخير والتفاؤل والأمل لشعبنا، وقد تحققت أمانينا بالصبر والصمود وتحررنا من الاحتلال.

المجد والخلود لشهيدائنا وشهدائنا. الحرية لأسيرائنا وأسرا

عاشت فلسطين.. عاشت المرأة الفلسطينية



هدفه تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وقانونيًا

طاقم شؤون المرأة يختتم فعاليات مشروع "التقليل من عدم مساواة النوع الاجتماعي في فلسطين"



ناردين أبو نبعه

ضمن مشروع يهدف إلى المساهمة في الوصول إلى حياة خالية من العنف للنساء، وتعزيز الوفاية والحماية والتمكين للناتجيات أو المعرضات لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من نيل حقوقها الاقتصادية، اختتم طاقم شؤون المرأة مشروع " التقليل من عدم مساواة النوع الاجتماعي في فلسطين" بالشراكة مع مؤسسة التحالف من أجل التضامن الاسبانية (APS)، والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PCTI)، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية (PFPPA)، وجمعية الثقافة والفكر الحر (CFTA)، وبتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID).

وذكرت منسقة المشروع بشرى الخطيب، إن المشروع الذي انطلق عام 2019 في الضفة وغزة، يهدف إلى تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وقانونيًا، ورفع مستوى الوعي حول مواضيع النوع الاجتماعي، والمساهمة في الوصول لحياة خالية من العنف، وجرى خلاله تدريب النساء في عدة مواقع في مجال القيادة والريادة، إضافة لتدريب القضاة الشرعيين، وضباط الشرطة في التعامل مع قضايا النساء.

أنشطة المشروع

تابعت الخطيب: خلال عامي 2020-2022 تم تنفيذ برنامج تدريب التمكين الشخصي والاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات وبناء قدراتهن، والذي يسعى إلى تمكين وبناء قدرات مجموعة من النساء والفتيات المشاركات في المشروع وتعزيز التمكين الشخصي والاجتماعي والاقتصادي لهن.

إضافة لتنفيذ حملة إعلامية تهدف الي التوعية بحقوق المرأة وأدوار النوع الاجتماعي، والتطرق لمواضيع متعلقة بالتنوع بأهمية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار والمشاركة السياسية، ووصولهن إلى المناصب القيادية في القطاعات المختلفة، ومشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي وغيرها.

وتم تنفيذ برنامج تمكين وبناء قدرات مجموعة من العاملين والعاملات والناشطين/ات في المؤسسات القاعدية الشريكة مع الطاقم في مواقع تنفيذ المشروع حول مهارات القيادة التشاركية، وحقوق المرأة وحقوق الانسان، والتخطيط والاعداد لحملات الضغط والمناصرة والمبادرات المجتمعية، للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي / الاقتصادي، وإدارة المؤسسات، وتنفيذ المبادرات في المجتمعات المستهدفة.

ونوهت الخطيب منسقة المشروع أنه تم بناء شراكة مع 36 مؤسسة قاعدية نسوية وشبابية بهدف رفع قدراتها لعكس

احتياجات النساء في المجتمع المحلي، ناهيك عن تنفيذ وتقييم احتياجات وقدرات ل 25 من المؤسسات القاعدية الشريكة في مواقع تدخل المشروع في الضفة وغزة، بهدف تقييم الموارد البشرية والمالية والمهارات والأنظمة والبرامج، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات والفجوات ووضع توصيات تدخلات بناء القدرات من أجل تحسين قدرات هذه المؤسسات ورفع كفاءتها في عكس قضايا النساء وخدمتهن.

المبادرات المجتمعية

وتحدثت بشرى الخطيب عن المبادرات المجتمعية التي تم تنفيذها من خلال العمل مع المؤسسات، وهي مبادرة صوتها-صوتك-وطن، التي تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء ووصولهن الى مراكز صنع القرار، وزيادة تمثيل النساء في القوائم الانتخابية، حيث تم تنفيذ اللقاءات في مقرات المؤسسات القاعدية الشريكة في خانيونس، بحضور مميز لعدد من قيادات الأحزاب السياسية والاطر النسوية، ومجالس الطلبة التابعة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي من خلالها تم تنفيذ سلسلة لقاءات حوارية مع قادة الأحزاب السياسية والاطر النسوية حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء، ووصولهن الى مراكز صنع القرار، وذلك ضمن أنشطة مبادرة صوتها-صوتك-وطن حيث تنفذ المبادرة بالشراكة مع المؤسسات القاعدية الشريكة في المشروع.

أما المبادرة الثانية فكانت حول الحقوق الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وآليات حمايتهن من العنف، تم من خلالها عمل سلسلة جلسات توعوية ضمن أنشطة الحملات المحلية، تهدف إلى توعية النساء والفتيات ذوات الإعاقة بحقوقهن وآليات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك ضمن أنشطة حملة حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

في حين هدفت مبادرة بازار " خيط وزيت"، الى تمكين وتسويق المنتجات لنساء يعملن على حرف يدوية غذائية تراثية؛ فمن خلال البازار، تم الترويج لأكثر من ثلاثين مشروع للسيدات هن معيلات لأسرهن، يشكلن مصدر دخل لعائلاتهن.

واستهدفت مبادرة " إعداد القيادات الشابة في إطار العمل النقابي الجامعي" أكثر من 25 طالبة جامعية لرفع وتنفيذ قدراتهم/ن حول المشاركة السياسية والعمل النقابي، وتاريخ العمل النقابي، وتعزيز وصولهن ومشاركتهن العمل النقابي في الجامعات.

أما مبادرة " إرادتي" حول حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة فتهدف هذه المبادرة الى رفع مستوى الوعي حول حقوق ذوي الإعاقة من الفتيات والأطفال، من خلال نشر الوعي لدى المجتمع المحلي والأهالي والمؤسسات القاعدية والمراكز والمدارس والبلديات، إضافة لتنظيم العديد من الزيارات مع البلديات والجمعيات والمراكز ذات العلاقة للتوعية بحقوق ذوي الإعاقة

واحتياجاتهم، والتنسيق لزيارات منزلية لذوي الاعاقه وتقديم الدعم والتمكين لهم/ن. وتم تنظيم مسيرة بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة بالتعاون مع مركز الأمل في بلدة العبيدية.

وأشارت الخطيب أنه من خلال المشروع تم توفير أكثر من 80 فرصة عمل للنساء، من خلال برنامج التوظيف والريادة، بالشراكة مع الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات، حيث تم تنفيذ سلسلة تدريبات لتمكينهن ورفع مهارتهن في تخصصات مختلفة، بهدف توظيفهن من خلال التشبيك مع العديد من المؤسسات المحلية والبلديات والشركات، حيث تم اختيار العديد منهن لاستكمال العمل بعقد ثابت بعد انتهاء فترة التشغيل والتدريب.

المؤتمر الختامي للمشروع

وخلال الحفل الختامي، قالت رئيسة مجلس إدارة الطاقم أريج عودة: إننا نهدف في الوصول إلى مجتمع خالٍ من العنف لجميع النساء المعنفات أو المعرضات له، عبر تمكينهن من نيل حقوقهن كاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تعزيز المشاركة السياسية، والوصول لمراكز صنع القرار، والذي لا يتم إلا من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي والمشاركة السياسية. ونوهت لتوقيع مذكرات تفاهم خاصة بالنساء مع عددٍ من المؤسسات الرسمية، بهدف ايصالهن لمراكز صنع القرار والمشاركة السياسية، مؤكدة على أهمية وجود إرادة سياسية مع تكاثف كافة مؤسسات المجتمع المدني لتمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وإعطائها الفرصة، وهي مسؤولية مجتمعية وليست فردية.

وفي كلمة وزارة المرأة، تحدثت الوزيرة أمل حمد، عن الدور الريادي للطاقم في دعم قضايا النساء وتحقيق المساواة، مشيرة أن الإرادة السياسية تمثلت بالمصادقة على عدد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، حيث أن إيجاد التشريعات لا يعني أنه تم علاج كافة القضايا، مؤكدة على أهمية إيجاد استراتيجيات وطنية تحقق هذه التشريعات، وتوفر آليات لتنفيذها.

وأشارت وزيرة المرأة للمعوقات التي تواجه النساء الرياديات في تسويق منتجاتها بأسعار عادلة، بسبب الحواجز، وصعوبة التنقل بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وبين الدول العربية، إضافة لضعف جودة بعض المنتجات في بعض الأحيان، ما يعيق إمكانية التصدير والمنافسة، وضعف مكونات تكنولوجيا المعلومات، والجهود المبذولة لتوفير بيئة ممكنة للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر كون التشريعات السارية لا تعطي حوافز أو إجراءات تمكينية للمرأة في قطاع الشركات.



النساء والأطفال ضحايا ٢٠٢٢

عبد الغني سلامه

شهد العام 2022 سقوط أكبر عدد من الشهداء منذ نهاية انتفاضة الأقصى (باستثناء شهداء الحروب العدوانية على قطاع غزة)؛ إذ بلغ عددهم منذ بداية العام، حتى بداية كانون أول نحو 212 شهيدا، والعدد في تصاعد..

وفي بداية شهر آب، شنّ جيش الاحتلال عدواناً على قطاع غزة، واستمر 3 أيام، أسفر عن استشهاد 49 فلسطينياً، بينهم 17 طفلاً وإصابة المئات، وحسب بيان "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال": "تدل التحقيقات والأدلة التي جمعتها الحركة أنّ القوات الإسرائيلية تستخدم القوة المميتة ضد الأطفال الفلسطينيين في ظروف ترقى إلى القتل خارج نطاق القضاء، أو القتل العمد". كما كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أن من بين الضحايا 5 أطفال قُضوا في اليوم الثاني من العدوان جراء قصف طائرات الاحتلال.

وفي تقرير صادر عن الحركة، أشارت فيه إلى استشهاد 29 طفلاً فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، منذ بداية العام 2022. وأوضحت أن جميع الأطفال استشهدوا جراء إصابتهم بالرصاص الحي في الأجزاء العليا من الجسد، ما يدل على أن إطلاق النار صوبهم كان بقصد القتل. ما يرفع عددهم إلى 46 شهيدا (في الضفة والقطاع).

أما عن حالات الاعتقال، فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى بداية كانون أول 2022 نحو (4760) أسيراً، بينهم (33) أسيرة، ونحو (160) قاصراً تحت سن ال 18.

ومنذ بداية العام الحالي 2022 وحتى كانون أول، اعتقلت سلطات الاحتلال نحو 5300 فلسطيني، من بينهم 111 امرأة، و620 طفلاً (بيان "نادي الأسير"). مقارنة ب 184 امرأة فلسطينية تم اعتقالها في العام السابق 2021، كما استشهدت 48 سيدة خلال العام 2021 بما يشمل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في أيار (بيان الجهاز المركزي للإحصاء). فيما استشهدت خمس نساء في الضفة الغربية خلال العام 2022. ومن أبرزهن الصحفية شيرين أبو عاقلة، أثناء أدائها لعملها.

وحسب بيان ل "هيئة شؤون الأسرى والمحررين"، تم رصد أكثر من 135 ألف حالة اعتقال منذ توقيع اتفاقية "أوسلو" حتى العام 2022، من بينها قرابة 20 ألف طفل، و2500 سيدة وفتاة، بالإضافة إلى اعتقال نصف أعضاء المجلس التشريعي في دورته الأخيرة، وعدد من الوزراء ومئات الأكاديميين والصحفيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

وأيضاً، وخلال نفس الفترة استشهد 117 فلسطينياً بعد اعتقالهم، جراء التعذيب والإهمال الطبي والقتل العمد، الأمر الذي يرفع قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى (231) شهيدا، وما زالت سلطات الاحتلال

تحتجز جثامين 9 شهداء منهم. إضافة إلى 350 جثمانا لشهداء فلسطينيين وعرب، ما زالوا محتجزين لدى سلطات الاحتلال، فيما يعرف بمقابر الأرقام أو ثلاثجات الموتى.

هذا هو حال المرأة الفلسطينية تحت نير الاحتلال، تستشهد، وتعتقل، ويهدم بيتها، وتمضي عمرها متنقلة بين السجون لزيارة أبنائها الأسرى، أو تضطر للعمل في ظروف قاسية لرعاية أسرته، بسبب اعتقال أو استشهاد الأب أو الزوج..

لكن الظلم والقهر الذي تعانيه المرأة الفلسطينية ليس مصدره الاحتلال فقط، وإن كان الاحتلال جذر المشكلة، إلا أن المجتمع المحلي يضيف مظالم أخرى، وأشكال عديدة من معاناة المرأة الفلسطينية. فمن جانب آخر، لا تزال النساء الفلسطينيات يعانين من استمرار النظام الذكوري في المجتمع، والذي يعطي للرجل امتيازاً على المرأة ويسمح له بممارسة تسلطه عليها، بالإضافة إلى النظام العشائري في حل القضايا الأسرية والذي يستند إلى العادات والتقاليد التي ينطوي العديد منها على ظلم المرأة، فضلاً عن عمليات القتل المباشر تحت ذرائع مختلفة، منها القتل على خلفية ما يدعى بالشرف، أو نتيجة خلافات عائلية، باعتبار أن المرأة الحلقة الأضعف.

فبحسب إحصائيات "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" قُتلت 6

نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما قُتلت عشرين امرأة فلسطينية داخل الخط الأخضر بجرائم متنوعة خلال العام الحالي 2022، مقارنة ب 16 امرأة تم قتلهن في العام الماضي 2021.

وحسب بيان الجهاز المركزي للإحصاء، قالت علا عوض بمناسبة يوم المرأة: "تعرّضت 58.2% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج في فلسطين للعنف بكافة أشكاله "على الأقل لمرة واحدة" من قبل أزواجهن خلال العام 2022، وكان العنف النفسي أكثر نوع عنف يمارس ضد النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من قبل أزواجهن في فلسطين، حيث تعرّضت 57.2% من النساء للعنف النفسي "على الأقل لمرة واحدة"، وتعرضت 18.5% من النساء للعنف الجسدي "على الأقل لمرة واحدة".

إضافة إلى أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، الذي تعانيه النساء الفلسطينيات في مجال التوظيف والترقية والتدريب والسفر والعلاوات والأجور وتبوؤ المناصب القيادية..

ويبدو أننا سنكون على موعد مع أرقام مماثلة، أو أكثر في يوم المرأة العالمي في آذار المقبل، ليكشف لنا الجهاز المركزي للإحصاء مزيداً من مؤشرات العنف والتعنيف ضد المرأة، ومزيداً من مؤشرات الظلم الذي ما زالت نساء فلسطين يعانين منه، سواء على يد الاحتلال الغاشم، أم على يد المجتمع.



توصيات بتبني خطة وطنية تضمن توسيع مشاركة المرأة في سوق العمل

غزة - ماجدة البليسي

تقول " س.ع. " والله احنا بخير اذا توفر الخبز وشوية زعتر ودقة في البيت، ولكن في بعض الاحيان ما بنلاقية".
حالة من آلاف النساء التي تواجه الفقر المدقع بكل ما اوتيت من قوة؛ فالزوج يبحث عن عمل ولكن دون جدوى. "لدى طفل مريض بحاجة الى متابعة وعلاج، لكن ما باليد حيلة بنمشي حياتنا باي شي عايشين من كابونة الوكالة".

أما (م.ت) فامرأة في العقد الرابع من عمرها، استفحل المرض في جسدها الضعيف: تقول " ما ضل حيلتي حيلة، بعث كل ذهبي، غير الديون المتراكمة على من اجل العلاج، زوجي يشتغل بطالة مؤقتة لكن كله رايح على العلاج، عندي اولاد لسه على مقاعد الدراسة".

لم تتجاوز 17%

ما زالت معدلات البطالة والفقر أهم التحديات التي تواجه المرأة في قطاع غزة، حيث حصلت الضفة الغربية وقطاع غزة أدنى مؤشر وفق البنك الدولي، في قطاع المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وما زالت الفجوة قائمة بين مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة، حيث أن مشاركة المرأة لم تتجاوز 17% لعام 2021 وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مقابل 69% للرجل للعام نفسه.

فيما وصلت نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة في قطاع غزة 15% مقابل 55.2% للذكور عام 2020، فيما وصلت نسبة البطالة بين الإناث المشاركة في القوى العاملة الى 63.6% مقابل 42% للذكور للعام 2020.

ووصلت نسبة الإناث المسجلات في السجلات التجارية في قطاع غزة عام 2021 م الى 9.6% وتشغل النساء المجالات المتعلقة بالمهن التقليدية في أغلب الأحيان، والتي تنوعت ما بين صالونات التجميل، والخياطة، والصناعات الغذائية، والإكسسوارات وبيع الملابس وغيرها.

أمام هذه الصورة لواقع مشاركة النساء في عجلة الاقتصاد والفجوة التي ما زالت تتسع وفق الإحصاءات الرسمية، تفسر رئيسة مجلس ادارة ملتقى النجد التنموي رفقة الحملاني، واقع المرأة الاقتصادي الصعب وزيادة معدلات فقر النساء وارتباطه بزيادة معدلات العنف الواقع عليها؛ مرجعة أسبابه الى سياسة الاحتلال الإسرائيلي والعدوان المتكرر على قطاع غزة، خاصة في المناطق الحدودية التي كانت تعتبر سلة غزة الاقتصادية، حيث تعتمد على الزراعة المشاريع الصغيرة.

تضيف أن النساء أصبحت تعاني معاناة مركبة جراء الفقر والحصار وفقدان المعيل، وتحملها للمسؤولية الرئيسية في البيت، ما انعكس على حياتها الاجتماعية وتعرضها للمزيد من الضغوط النفسية، الذي انعكست على الأسرة بشكل عام، وعلى أدائها الوظيفي.

الاستمرارية

وتذكر الحملاني أن المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء تواجه عدة تحديات ومعوقات، منها عدم الاستمرارية، ومعوقات تضعها الحكومة بشأن التراخيص، والقروض المرتبطة بالفائدة من قبل البنوك، وقلة التسهيلات التي تضعها أمام النساء صاحبات المشاريع، عدا عن مشكلات أخرى خاصة فيما يتعلق بتشكيل التعاونيات ومساهمات العضوات، وقانون هيئة العمل التعاوني وشروطه الصعبة.

وتضيف أن هناك لغطا شائعا في ماهية وأهمية التعاونيات لدي النساء، وربطها بالمؤسسات الخيرية أو الأهلية، ما يحتاج الى توعية وتثقيف لتوطين فكرة التعاونيات كفكرة ذات جدوى اقتصادية على المدى البعيد، وتكرس نهج الاعتماد على الذات، ولكنها بحاجة لدعم وتسهيل شروط تشكيل التعاونيات.

يصف الناشط المجتمعي سليم الهندي واقع النساء في سوق العمل بأنه صعب للغاية، وأن المرأة أصبحت تواجه عدة تحديات مجتمعية وأسرية، وضغوطات نفسية انعكست على سلوكها اليومي



نعمة ابو صبرة " الى تبني خطة وطنية تضمن مشاركة واسعة للمرأة في القوى العاملة، من خلال خلق فرص متكافئة لكلا الجنسين، مع عدم التمييز واعتماد الكفاءة كمعيار للتوظيف، لجسر الفجوة في المشاركة.

كما أوصت الباحثة بإنشاء المحاكم العمالية للفصل في النزاعات، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل والتوعية بحقوقها كاملة، وإجراء دراسات تحدد مدى حاجة السوق للمهن الأكاديمية والمهنية، وتثقيف الطلاب الجدد في الجامعات وتطوير المناهج الفلسطينية، وتكثيف الدورات التدريبية الخاصة بالعمل الحرّ، ودعم التعاونيات الاقتصادية، وإزالة جميع العوائق أمام تصدير المنتج الفلسطيني للخارج.

تجاه أفراد أسرته، وعلاقتها الزوجية، كل ذلك جعلها تقع تحت طائلة العنف بأشكاله.

وتابع أن ضعف دور الاتحادات العمالية في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة، ساهم في انتهاك هذه الحقوق، عدا عن ضعف الرقابة وعدم اعتماد التعديل الأخير لقانون العمل، وعدم وجود قنوات تصدير للخارج، رغم أن هناك طلبا متزايدا للخدمات، ولكن هناك صعوبة في التسويق المحلي والخارجي.

خطة وطنية

من جهة أخرى، أوصت ورقة بحثية بعنوان " تحديات مشاركة المرأة في سوق العمل والتدخلات المطلوبة في قطاع غزة" للباحثة

شباب غزة ما بين بطالة قاسية واجور متدنية



ابتسام مهدي

منذ أكثر من شهرين، تقف كل يوم الشابة نورة الحلاق، أمام نافذة غرفتها وهي تدعو الله أن تسمع أي أخبار عن زوجها محمد الذي سافر بحثاً عن عمل في الدول الأوربية، حيث أنقطع التواصل معه ولا يوجد أي أخبار عنه رغم المناشدات الكثيرة لمعرفة مصيره.

محمد ليس الشاب الأول الذي يخرج من قطاع غزة بحثاً عن الأمان الوظيفي، بل هناك المئات من الشباب الذي سلك طريق الهجرة هرباً من شبح البطالة الذي يخيم على واقع الشباب في القطاع.

محمد خريج بكلوريوس تجارة، ورغم أنه متفوق إلا أنه لم يستطع الحصول على أي فرصة عمل في مجال تخصصه رغم محاولات كثيرة، لذلك قرر البحث عن العمل المناسب خارج حدود وطنه، حيث عمل في إحدى البقالات وكان يتقاضى راتب 20 شيكلاً في اليوم الذي يعمل به بواقع 12 ساعة عمل، وأحياناً تمتد ل 15 ساعة دون زيادة على الراتب.

نورة أيضاً خريجة بكلوريوس معلم صف وهي تعمل في روضة تتقاضى فيه ما يقارب 400 شيكلاً في الشهر، حيث تدفع 200 شيكلاً أجار المنزل الذي تقطن فيه، وتقنات على باقي الراتب، والذي لا يكفي لتوفير مستلزمات بيتها وخاصة أن لديها طفلة عمرها ثلاث سنوات.

وتقول: "اضطرت للموافقة على العمل بهذا الراتب لعدم وجود فرصة أفضل، فواقع العمل في القطاع جداً سيء، والرواتب أيضاً ضعيفة، والذي لا يعجبه العمل والراتب هناك المئات من الخريجين ينتظرون أي فرصة للحصول على أي راتب لتحسن وضعهم المادي".

وتريد عدد الساعات التي تعمل بها نورة في الروضة عن 5 ساعات يومياً، وتصل في بعض الأحيان إلى 8 ساعات، فيما يبقى العائد المالي الذي تحصل عليه كما هو، رغم ارتفاع عدد ساعات العمل وهو ما يفاقم معاناتها. وتضيف: "في الكثير من الأيام نكون مطالبين بعمل عروض مسرحية، أو تجهيز أوراق عمل ومجسمات تتناسب مع مناسبة قادمة أو درس توضيحي خاص للأطفال، مما نضطر للبقاء في العمل ساعات إضافية ولا يتم احتساب إي عائداً مالياً إضافياً على هذا الوقت".

يرزح قطاع غزة تحت حصار إسرائيلي مشدد منذ عام 2006، ويشهد زيادة مطردة في أعداد العاطلين عن العمل وخاصة مع الانفجار السكاني فيه وزيادة عدد الخريجين، مع انخفاض في معدل فرص العمل والأجور اليومية التي يتلقاها العاملون في مختلف المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

ولم تجد رولا أيضاً خريجة محاسبة دبلوم، فرصة للعمل إلا العمل كسكرتيري في إحدى المؤسسات والتي تزيد فترة الدوام فيها عن 12 ساعة، ولا تتقاضى راتباً بل تحصل على مكافأة بواقع 200 شيكلاً، وتضطر في الكثير من الأحيان إلى الطلب من والدها الحصول على مصروف لتستطيع الوصول للمؤسسة.

وتضيف: "جلست في البيت لأكثر من سنه وأنا أبحت عن عمل، والجميع كان يطالبني بشهادات خبرة ولم أمتلك تلك الشهادات، لذلك اضطرت إلى أن أقبل العمل في هذه المؤسسة، بتخصص آخر على أمل أن أحصل على شهادة خبرة".

المضحك عند رولا أنه في بعض الأشهر يتم صرف لها طرذاً غذائي بدلاً على المكافأة، مما جعلها تعترض على الأمر مع تكراره، كونها تحتاج إلى مصروف يومي للوصول إلى المؤسسة دون احتساب مصروفها شخصي. وتنتهده وتقول: "لا أعلم متى يمكن أن أجد فرصة مناسبة لي براتب جيد، جميع صديقاتي يعملن بالمجان في المؤسسات، وأنا أفضلهم حالاً رغم الوضع السيء للراتب وضغط العمل".

وتجد الشابة العشرينية أن قبولها بهذا العمل والأجر المتدني بسبب غياب فرص عمل، وأن عدم موافقتها على ذلك سيدفع العشرات للقبول بهذا الأجر المنخفض مقارنة مع الاحتياجات اليومية للشبان أو الأسر الفلسطينية في القطاع من مستلزمات الحياة، متأملة أن يحدث هناك

انفراج في المؤسسة ليتبعها تغيير في الراتب لها.

أما الشابة خديجة حسنين، وهي طالبة في الجامعة قبلت العمل في أحد الصالونات النسائية، بمقابل الحصول على راتب يومي بواقع 10 شيكل مقابل العمل لمدة 4 ساعات يومياً، وتقول: "بعد عودتي من الجامعة أتوجه للعمل في الصالون، أحاول بهذا المبلغ أن أوفر تكليف المواصلات، فالوضع المادي صعب لدي أسرتي وأرغب أن أساعدهم".

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن إجمالي عدد العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة والشركات والأونروا يقدر بنحو 278 ألف عامل في غزة، في حين يقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 270 ألف عامل.

وفقاً لتقرير البطالة الفصلي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن معدل البطالة في غزة في الربع الثاني من العام 2022 وصل إلى 44.1%.

ووفق صالح صهيون مدير دائرة العمالة المحلية في وزارة العمل بـ(حكومة غزة) فقد بلغ عدد المسجلين على نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني ما يزيد عن 320 ألف خريج وعامل، نسبة الخريجين منهم (55%) و(2%) من ذوي الإعاقة.

وأضاف: "أن الوزارة في العام 2021م وفرت ما يقارب (7500) فرصة عمل مؤقتة، بينما في العام 2022م تم توفير ما يقارب (9273) فرصة عمل مؤقتة"، منوها أن هذه الفرصة غير كافية مقارنة بعدد المسجلين للحصول على فرصة عمل، وهم بأشد الحاجة للحصول على أي فرصة عمل.

وعن دور الوزارة في الحد من تفشي البطالة في صفوف الشباب والخريجين العاطلين عن العمل، قال صهيون: "أن الوزارة سعت وبذلت الجهود للحد من نسب البطالة المرتفعة، والاتجاه نحو اعتماد سياسات تشغيلية متكاملة ومنها استمرار برامج التشغيل المؤقت باعتبارها حالة طارئة تساهم في رفع قدرات الخريجين لإدماجهم في سوق العمل الفلسطيني، وتوفير احتياجات المؤسسات".

كذلك تعزيز خدمات التشغيل والتوجه نحو التشغيل الذاتي والمستدام، وفتح أسواق عمل جديدة من خلال بناء إستراتيجية التوجه نحو العمل عن بعد، ومن خلال المشاريع الصغيرة، والتوجيه والأرشاد الوظيفي للخريجين الجدد والقادمي.

أما مشاريع التشغيل المؤقت التي عملت عليها الوزارة، فقد ذكر صهيون: "إن عملية التشغيل المؤقت تخضع لمعايير واضحة، ومنشورة تضمن تكافؤ الفرص لجميع الباحثين عن عمل وتعتمد على 3 معايير وهي معايير القبول والتسجيل، والتفضيل، والترشيح والفرز، وجميعها وفق برنامج هو من يحدد الأكثر حاجة والأفضلية في اختيار الحالات للحصول على البطالة".

وبين صهيون أن الوزارة قامت بإعداد استراتيجية وطنية للعمل عن بعد، وإعداد مقترحات مشاريع لجلب تمويل خاص بمجال (العمل عن بعد - المشاريع الصغيرة)، بواقع 970 شخصاً مستفيدين من هذه المشاريع. وتابع حديثه: "كما تشجيع الوزارة المبادرات الشبابية والمشاريع الصغيرة من خلال المشاركة في اللجان الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة للشباب والثقافة (عضوية في الهيئة العامة للاستثمار - عضوية في صندوق دعم الشباب)".

ووفق صهيون فإن الوزارة لم تكتف بذلك بل أنها تنفذ لقاءات توعوية لأصحاب المشاريع الصغيرة، بهدف توعيتهم فيما يتعلق باستمرارية مشاريعهم، والتعريف بالقوانين الخاصة بتنظيم سوق العمل، وتوجيههم لقطاع التعاونيات، منوها أن الوزارة وقعت اتفاقية جديدة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة مع مؤسسة ماليزية "صندوق جذور للمشاريع الصغيرة في الوزارة".

وأوضح صهيون أن الوزارة في غزة تبذل مجهودات مضاعفة، ولكن في

نفس الوقت فإن الضغط عليها كبير جداً، لذلك تحاول تعزيز التوجيه والارشاد الوظيفي لدي الخريجين لإكسابهم المهارات الحياتية اللازمة والضرورية لدمجهم في سوق العمل، حيث تم استهداف هذا البرنامج عدداً من الخريجين، حيث يتم تقديم برنامج تدريبي متكامل ويتناول العديد من موضوعات مهارات القرن الواحد وعشرين، ويتم تنفيذ البرنامج من خلال عدد من المدربين وأساتذة الجامعات والمختصين، ويتم تكرار البرنامج مرتين سنوياً، ومن المتوقع أن يستفيد (1000) خريج سنوياً.

وأضاف: "كذلك هناك برنامج تسهيل الوصول للعمل اللائق في قطاع غزة (تدريب وتشغيل ذوي الإعاقة الحركية) لعدد (58)، تدريب لمدة (6) شهور على مهن متنوعة، ومن ثم تدريب لمدة (3) شهور، ثم اختيار الأكفأ لمنحهم تمويل خاص لفتح مشاريع صغيرة".

ويتدارك صهيون أن الوزارة أيضاً لها مجال لا يمكن نسيانه، وهو التدريب المهني التي تنفذها الوزارة، حيث تقوم باستيعاب عدد (700) سنوياً في الدورات النظامية والتي تكون مدتها عام دراسي، ويكون التدريب لأكثر من (18) تخصص، كما تستوعب عدد (1000) سنوياً في الدورات قصيرة الأجل والتي تكون مدتها (3-4) شهور".

ورغم كل ذلك إلا أن صهيون يعترف بأن القيود المفروضة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة فما يخص تقويض اقتصاد غزة، يتسبب في ارتفاع مستويات البطالة وأن الضغط الموجود على الوزارة يضعها أمام تحد كبير لا يمكن بسهولة تجاوزه، لتقليل مستوى البطالة رغم كل المحاولات فهناك عجز من قبل حكومة عن توفير فرص عمل لكافة الخريجين والعاطلين عن العمل.

وبما يخص الحد الأدنى من الأجور، قال صهيون: "إن لجنة متابعة العمل الحكومي (التي تديرها حركة حماس) بصدد وضع تصور وآلية لإمكانية تطبيق الحد الأدنى للأجور بمشاركة وزارة العمل والمؤسسات ذات العلاقة. وأضاف: "إن الوزارة سعت سابقاً لتطبيق الحد الأدنى، إلا أنها لم تتمكن من ذلك في ظل اعتراض الشركات وأصحاب العمل نتيجة لطبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة، وتضرر الأوضاع المعيشية بفعل الحصار والحروب". يجد خبراء اقتصاديون في مقابلة مع "صوت النساء" أنه بسبب الوضع السياسي الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، تحول قطاع غزة إلى مجتمع استهلاكي، مما أدى إلى نقص فرص العمل واعتماد الشباب على عائلاتهم في الدخل، أو محاولة الهجرة للخارج لتوفير فرص عمل، أو التسجيل للعمل في الداخل المحتل والذي أصبح أحد أهم أحلام الشباب حلياً كبديل عن الهجرة.

ويؤكد صلاح عبد العاطي رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" عن جود تقصير حقيقي في عمل وزارة العمل ولجان التفتيش التابعة لها من حيث الرقابة على القضايا المتعلقة بحقوق العاملين، وتحصيلهم لأجور مالية تتناسب مع واقعهم المعيشي، كذلك توفير فرص أكثر للشباب وإيجاد حلول حقيقية للحد من نسبة البطالة في فلسطين.

وأضاف: "أن الحكومة ملزمة باحترام القانون عن طريق كفالة حق العمل لكل مواطن، واتخاذ إجراءات أكبر من طرح فرص وظيفية في السلك الحكومي، مثل دعم المشاريع الصغيرة وتوفير بيئة عمل جيدة للمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمزارع لتوسيع عملها وخلق المزيد من فرص العمل". وشدد عبد العاطي لـ (صوت النساء) على إن القانون الفلسطيني يضمن الحق في العمل لكل مواطن، إلا أن الجهات الحكومية تعجز عن تأمين هذا الحق، فالانقسام الفلسطيني تسبب في تغيب المجلس التشريعي الذي مهمته رسم السياسات لمواجهة التحديات وأهمها الهجرة والبطالة والفقر. ودعا إلى تطوير فرص الشباب في تعزيز مشاركة الشباب السياسية، عدا عن إطلاق الحاضنات الشبابية مثل بنك الفقراء وغيرها من الأفكار التي تساهم في الحد من مشاكل الفقر والبطالة، لكن أن تبقى الأمور بلا معالجة فهذا تعميق للمشكلة.





في ظل تعرّض النساء للانتهاكات الاسرائيلية

مطالبات بتحقيق العدالة البيئية والمناخية في فلسطين



مصنع جيشوري

تقرير علاء كنعان

تشكل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية تهديدا على جميع جوانب الحياة الفلسطينية، وتشكل خطرا على صحة الإنسان وتهدد حقوق المواطن الفلسطيني في بيئة نظيفة آمنة سليمة خالية من التلوث.

ويتمثل الاعتداء الإسرائيلي أولا من خلال عدم السيطرة على الأرض وعلى الموارد الطبيعية الفلسطينية، وعدم الوصول إلى مياه نظيفة، وفيما يشكل جدار الضم والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير الشرعي أدوات فاعلة في نهب المزيد من المياه الجوفية في الوقت الذي ما زالت المستوطنات الإسرائيلية تقوم به من بتصريف أكثر من 35 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي في أودية الضفة الغربية وفق بيانات سلطة المياه الفلسطينية.

لم يذهبن للمدارس

من جهة أخرى، يؤثر تغير المناخ على المجتمع، وخاصة على النساء والفتيات منهن بسبب ما يتحملنه من جهود مضاعفة في تلقي هذه التغيرات التي تزيد من عبء مسؤوليتهم تجاه ذويهن. تقول المديرية العامة لجمعية تنمية وإعلام المرأة تام، سهييرة فراج والتي أعدت دراسة بحثية حول (تغير المناخ في فلسطين وأثره على النساء، مسؤولية من؟) بأن المرأة الفلسطينية تواجه العديد من التحديات البيئية المختلفة، من خلال زيادة الأعباء المنزلية والرعاية الصحية والاحتياجات التي تحتاجها أسرتها أثناء تضرر أي فرد من أفراد عائلتها من الضرر البيئي.

فمثلا، يتمثل الضرر البيئي بالمخاطر التي تنتج عن التلوث البيئي الناجم عن حرق النفايات قرب بلدة إذنا غرب مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، حيث تأتي النفايات الإلكترونية من خلال تهريبها من (المصانع الإسرائيلية) حيث تصنف هذه النفايات وفق بيانات سلطة جودة البيئة الفلسطينية بأنها نفايات خطيرة، وبعضها يحتوي على مخلفات عسكرية إسرائيلية.

وتشير فراج خلال لقاء مع "صوت النساء" بأن الانتهاك المتعلق في تهريب وحرق النفايات الإلكترونية في بلدة إذنا، يقع على عاتق المرأة، من حيث مسؤولية تنظيف البيوت والغسيل بشكل يومي ومستمر.

المرأة عامل تغيير

وبينت فراج بأنه في بعض التجمعات السكنية لا يوجد فيها شبكة مياه وهو ما يعني عدم وجود تمديدات صحية داخل البيوت، مما تضطر العائلة الفلسطينية الكبيرة بإنشاء حمام خارجي يستخدمه الجميع، وبسبب قرب هذه التجمعات من المستوطنات الإسرائيلية فإنه من الممكن تعرضهن للخطر والعنف من المستوطنين وخاصة في الليل. وخلصت فراج الى أن المرأة تشكل عاملا محفزا للتغيير فأولويات النساء محاربة ظاهرة التغير المناخي والتأثير على سياسات تغير المناخ، وهي منع أو تقليل إثر التغير المناخي على الصحة والاقتصاد

وخاصة الزراعة والثروة الحيوانية، وتوفير المياه النظيفة والأمن الغذائي للأسرة، وتوفير الأمن الشخصي ووقف العنف، وتقليل الأعباء المنزلية والرعاية الأسرية، وتقليل الأعباء الاقتصادية، وتوفير التعليم، وتوفير الطاقة.

وأظهرت دراسة بحثية صادرة في أيلول العام 2021 م نقلا عن شهادات نساء في بلدة إذنا بأنهن يعشن حياة ملثها التلوث وقد أصبحت بلدتهن تشتهر بالتلوث البيئي حيث زادت الأمراض الخطيرة مثل السرطان وأمراض الجهاز التنفسي بالإضافة إلى تأثيرها على المزروعات.



مخلفات المستوطنات من المياه العادمة



وخاصة المتعلقة بالنساء هي مس واضح في حقوقهن على أن يعيشن في بيئة سليمة صحية وأمنة خالية من التلوث، وهو ما أكدته قانون البيئة الفلسطيني وكافة القوانين والمواثيق الدولية وعلي وجه الخصوص العهد الدولي الأول والعهد الدولي الثاني لحقوق الإنسان.

تعديل قانون البيئة وموائمته مع الاتفاقيات الدولية

وتطالب سلطة جودة البيئة وفقا للمدني بضرورة إزالة كل مسببات التلوث البيئي في فلسطين التي إنشأها الاحتلال كالمناطق الصناعية الإسرائيلية والمستوطنات وجدار الضم والتوسع الاستيطاني ووقف عمليات تهريب النفايات الإسرائيلية إلى أراضي دولة فلسطين والتي تساهم في التأثير على تغير المناخ مشيراً بان المرأة والبيئة والتنمية المستدامة هي كل لا يتجزأ، والاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى تفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال سيطرته الكاملة على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني.

ويقول المستشار المدني بان دولة فلسطين عملت على تعديل قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة بقرار بقانون من الرئيس محمود عباس بإضافة الأحكام الخاصة لتلوث الهواء والمؤلمة مع الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية تغير المناخ مشدداً على أهمية التركيز على رفع قدرات المرأة الفلسطينية وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي في كافة الاستراتيجيات والتكيف وخطط العمل الوطنية لمكافحة التغير المناخي.

وبحسب تقرير (تعميم مراعاة المنظور الجنساني) الذي أعدتها سلطة جودة البيئة فانه يقدم توصيات محددة لممارسات التكيف مع تغير المناخ للمرأة في فلسطين، كإدخال تحسينات على الاستخدام الفعال للمياه في الأعمال والمشاريع الزراعية الصغيرة، باستخدام الحداثق المنزلية وتدريب النساء في المناطق الفقيرة بالمياه على الأساليب التي يمكنهم تطبيقها للمساعدة للوقاية من الأمراض الرئيسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

البيئية الفلسطينية بأن ما تعانيه البيئة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي هو من أهم المخاطر التي تهددها وتهدد مواردها. وترى البطمة بأن المرأة الفلسطينية تلعب دورا هاما وحيويا في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية، تبدأ من المرأة المزارعة الصامدة في أرضها، ومن ثم إلى المرأة العاملة في المؤسسات البيئية والإعلامية المختلفة من خلال توثيق هذه الانتهاكات وفصحها ورفع الصوت البيئي للمتضررين منها.

وأضافت ل صوت النساء بأن المرأة الفلسطينية تتأثر بعواقب هذه الممارسات الإسرائيلية وهي الأكثر تأثراً منها حيث تقع عليها مسؤولية أكبر في إدارة الموارد التي تسيطر عليها (إسرائيل)، ومن هنا نعمل على تحقيق عدالة بيئية والتي لا يمكن تحقيقها دون مقاومة كل أشكال القهر والظلم والاستعمار والدفاع عن حقوقنا البيئية.

ويرى المستشار القانوني لسلطة جودة البيئة الفلسطينية أ. مراد المدني بأن النساء هن الأكثر تعرضاً للعوامل البيئية المختلفة ومن الآثار السلبية لتغير المناخ، بسبب ادوراهن الاجتماعية والاختلاف في المسؤوليات نتيجة للعوامل الاجتماعية.

وبين المدني لصوت النساء بأنه على سبيل المثال في حال حدث نقصاً في المياه داخل البيت، فإن المرأة هي الأكثر تأثراً صحياً وبشكل أسرع من الرجل ومثال على ذلك تزامن حدوث الدورة الشهرية لها في وقت انقطاع المياه.

ويضيف معقبا على الدراسة الخاصة حول المنطقة الصناعية الإسرائيلية (جيشوري) في طولكرم بأنه تم إجراء فحص دم وحليب لنساء قاطنات في المنطقة السكنية القريبة من المنطقة، لمعرفة مدى تأثرهن بالمعادن الثقيلة في الحليب نتيجة استنشاقهن للهواء من محيط المنطقة الصناعية.

وكانت الدراسة أظهرت وفقاً لبيانات سلطة جودة البيئة بالمقارنة مع فحص نساء اخريات يقطنن في مدينة نابلس بان تراكيز مركبات الديوكسين والفوران كانت اعلى في العينات التي اخذت من اشخاص يسكنون بالقرب من (جيشوري).

ويؤكد المدني بأن مجمل الانتهاكات الإسرائيلية بحق البيئة

وفي طولكرم قالت منى الطنيب (56 عاما) وهي مزارعة من مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية (لصوت النساء) بأنها تتعرض للانتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي بسبب وجود المنطقة الصناعية الإسرائيلية غربي طولكرم وعلى الأراضي الزراعية التي تعمل بها.

وبشهادة قدمتها الطنيب بأن المصانع الإسرائيلية (جيشوري) تقول بأن الزراعة هي حياتها وهي تعمل فيها منذ 35 عاما وأصبحت تعيش في صراع داخلي حول إذا ما كانت ما تعمل به صح أم خطأ بسبب التلوث البيئي الذي ينتجه الاحتلال الإسرائيلي من مصانعه.

وأضافت بأن الهواء المحيط بالمنطقة ملوثا، ويمكن مشاهدة ذلك بالعين المجردة بالإضافة إلى المياه العارمة التي تخرج من هذه المصانع، وكل البيوت البلاستيكية لا تصلح للزراعة وهو ما يشكل تهديدا اقتصاديا وماديا للعائلة، فمثلا نحن نزرع السبانخ داخل البيوت البلاستيكية على الرغم من أنها تزرع خارجها وهناك مزروعات تحتاج إلى الشمس لا تدخلها بسبب محاولتنا للحفاظ على المزروعات.

وبحسب دراسة تطبيقية أعدتها سلطة جودة البيئة مع جامعة فلسطين التقنية خضوري وجامعة النجاح الوطنية وبتمويل بلجيكي حول هذه المصانع فإن معظم الساكنين بالقرب من المنطقة الصناعية الإسرائيلية في طولكرم يعانون من أمراض ومشاكل صحية بنسبة ثلاثة اضعاف عن المناطق الأخرى من المحافظة.

المرأة تلعب دورا في التصدي للانتهاكات

وكشفت الدراسة البحثية بأن التربة والمياه تحتوي على تلوث مما يؤثر على التنوع الحيوي الزراعي، وبحسب تحليل للتربة فإن تركيز (النيكل والألمنيوم والكوبالت والنحاس والكالسيوم والرنيك) كان أعلى في المنطقة القريبة من مصانع جيشوري عن المناطق الأبعد.

وفيما ترى الناشطة البيئية عبير البطمة ومنسقة شبكة المنظمات



عنان الناصر

بعد قرابة العامين والنصف من ظروف عصبية مرت على فلسطين إثر جائحة كورونا وظروف الاحتلال وغياب تطبيق القوانين المنصفة، بدأت حالة من التعافي وتطورات طفيفة على واقع المرأة اقتصاديا في العام 2022، وتبقى الآمال معلقة على إنفاذ القوانين وتطبيق الحد الأدنى من الأجور وسط مطالبات مستمرة بإنجازها.

رغم قرار مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من شهر أغسطس/ آب العام الماضي والمتمثل برفع الحد الأدنى للأجور من 1450 شيقلاً إلى 1880 شيقلاً اعتباراً من مطلع العام الجاري، الذي يستفيد منه حسب المعطيات 180 ألف عامل/ة في القطاع الخاص، و25 ألف موظف وموظفة في القطاع العام، إلا أنه لم يطبق حتى الآن بحسب وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وهو ما زال يؤثر سلباً على واقع المرأة في سوق العمل.

وفي ظل عدم انجاز تطبيق هذا القرار للكثير من الأسباب، إلا أنه بدا واضحاً أن الواقع في عام 2022 أفضل حالا بحسب الأرقام الإحصائية مما سبقه من أعوام، بسبب عودة القطاعات المختلفة للعمل وانضمام العمال والعاملات لسوق العمل بعد انقطاعات متتالية ناجمة عن جائحة كورونا وكذلك بسبب سياسات الاحتلال.

وقد أوضحت سيدة الأعمال عصماء المصري، أن الواقع في العام الحالي شهد تحسناً طفيفاً عما سبقه من أعوام بعد الإغلاقات التي نتجت عن جائحة كورونا.

وقالت المصري: "إن هذه الظروف لم تستمر طويلاً حيث كانت إجراءات وإعاقات الاحتلال من عقوبات جماعية وإغلاقات تسببت بإلحاق الضرر بالكثير من القطاعات التي تعمل بها المرأة سواء كانت صاحبة شركة أو محل أو صاحبة أعمال يدوية حيث انعكس الوضع سلباً وتضررت مصلحتها".

وأوضحت أن الواقع يظهر توجه النساء اللواتي لم يحصلن على وظائف أو فرص عمل نحو المشغولات اليدوية والمشاريع الخفيفة لتأمين أنفسهن في ظل الظروف الراهنة.

وأكد السيد بشار الصيفي، مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني في محافظة نابلس ارتفاع نسبة النساء الرياديات المتقدمات لبرامج الوزارة، في مجالات توثيق مشاريعهن وتسجيلها في السجل التجاري الذي يقدم لهن الكثير الامتيازات، وكذلك المشاركة في البرامج التي باتت تقدمها الوزارة في مجالات متعددة.

وبين الصيفي، أن الوزارة وضمن خطتها الداعمة للمرأة والنهوض بواقعها، قدمت بالتعاون مع العديد من الشركاء برامج تدريبية، وتسهيل مهمات للرياديات، ومنها موضوعات التدريب على تجهيز بطاقة البيان والتغليف والتعبئة والاستيراد والتصدير والباكاجات، الأمر الذي ساهم في وصول العديد منهن للعالمية.

وأشار مدير وزارة الاقتصاد الوطني، إلى أن محافظة نابلس شهدت تحسناً واضحاً خلال العام 2022 في تسجيل مشاريع ريادية مقارنة بالأعوام الثلاث الماضية، مؤكداً أن هذا دفع باتجاه تعزيز العمل مع الشركاء والجهات لتوفير دعم لهذه المشاريع، وتمكينهن ومن ذلك أيضاً إقامة المعارض وتسهيل مشاركة الرياديات بها، وتمويل مشاريع بمبالغ مالية ومعدات سهلت عليهن سبل النجاح والتوسع والانتشار.

استبيان الحد الأدنى للأجور

وفي سياق متصل، وضمن إطلاق استبيان تطبيق الحد الأدنى للأجور، طالب نقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر بضرورة الاسراع في اعتماد علاوتي المخاطرة والمهنة للصحفيين العاملين في القطاعين العام والخاص.

وأعلنت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وبدعم من مركز التضامن مؤخراً، عن إطلاق استبيان حول تطبيق الحد الأدنى للأجور في عدة قطاعات، أبرزها قطاع



بشار الصيفي

المؤسسات الإعلامية، والخدمات العامة، والزراعة، ورياض الأطفال، والغزل والنسيج وذلك ضمن حملة "أجرك حقك،

وطالب نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، بضرورة الإسراع في اعتماد علاوتي المخاطرة والمهنة للصحفيين العاملين في القطاعين العام والخاص.

وتابع: "العاملون في القطاع الصحفي يعانون من الإجحاف بحقهم، ويجب على الحكومة اعتماد علاوة طبيعة مهنة وعلاوة مخاطرة، لأنها من بيئات العمل الخطرة، كما أن الإجحاف بحق الصحفيين في القطاع الصحفي الخاص واضح وفق الشكاوى التي تردنا، وأن كثيراً من الصحفيين يتعرضون للاستغلال من قبل إدارات بعض المؤسسات الصحفية التي لا تلتزم بالحد الأدنى للأجور، وتشغيل الصحفيين دون عقود عمل".

وشدد أبو بكر، على أن هذه الخطوة في تضمين العاملين في القطاع الصحفي، ضمن عينة الاستبيان، يشكل أساساً لتوفير بيانات للتحرك مع الجهات ذات الاختصاص لتأخذ دورها، وتساعد النقابة في وقف هذه التعدييات والتجاوزات.

وأكد ضرورة العمل النقابي المشترك من أجل ضمان حقوق العاملين، وتنفيذ قرار الحكومة الذي اعتمد الحد الأدنى للأجور دون مواربة أو محاباة.

ولفت إلى أن بعض وسائل الإعلام الخاصة تحاول التهرب من دفع الرواتب للموظفين من خلال التعاقد مع الصحفيين بنظام القطعة، أو أن يكون شكل التعاقد بنظام التدريب لمدة معينة دون راتب أو مقابل.

وأشار أبو بكر إلى أن النقابة، لديها اتفاق بما يخص حقوق الصحفيين العاملين في القطاع العام الذي يعملون بنظام العقود، حيث تم الاتفاق على إلزام الحكومة بعقود لا تقل عن الحد الأدنى للأجور، وإضافة بند المواصلات والتأمين الصحي، ونهاية الخدمة.

فجوة في أجور العمال والعاملات

وقال الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد: "إن هناك فجوة كبيرة بين أجور العمال والعاملات، حيث أن هناك عاملات لا تصل أجورهن لأكثر من 1450 شيقلاً، خاصة العاملات

مطالبات نقابية وإعلامية بتد

تطورات طفيفة طرأت على واقع المرأة اقتصاديا ف



د. علا عوض

في رياض الأطفال اللواتي يتقاضى بعضهن مبلغ لا يتجاوز 700 شيقل شهرياً.

وأكد، أن تطبيق الحد الأدنى للأجور هو حق للعمال والعاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وعدم التطبيق الكامل لذلك هو موقف ضعف للنقابة، كما أن هناك 45% من العاملات في القطاع الخاص لا يتلقين الحد الأدنى للأجور.

وتابع سعد: "يجب تعزيز حملة المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، ودورنا كنقابة هو الإسراع في إيجاد لائحة عقوبات بحق الذين يمتنعون عن تطبيق ذلك، إضافة إلى أن النقابة على استعداد لتبني قضايا قانونية أمام المحاكم بهذا الخصوص".

من جهتها، قالت مديرة مركز التضامن في المشرق العربي عبلة مسروجة: "نحن كطاقم مركز التضامن ككل وفي فلسطين سعداء بهذا العمل الكبير حول الحد الأدنى للأجور، وكنا في البدايات مع ومن ضمن جهود المطالبة في الحد الأدنى للأجور".

وأضافت: "هذا المؤتمر جزء من العمل وهو ليس نهايته، بل جزء من العمل القادم، فنحن مهتمون بفلسطين والعمل فيها، وكذلك بالشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والشراكة الجديدة مع نقابة الصحفيين للعمل المشترك في ترسيخ وتطبيق هذا الحق، الذي سيؤسس لمرحلة قادمة من الحماية الاجتماعية في فلسطين، وإرساء قواعد الحركة العمالية في فلسطين، موضحة أنه سيتم في المستقبل عقد مؤتمر يتم خلاله وضع الجمهور العمالي في الإنجازات التي ستحققه هذه الحملة".

من ناحيته، أوضح مدير الحملات في الإتحاد خالد عبد الهادي، أن هناك حملة اعلامية سترافق فترة توزيع الاستبيان لخلق حالة من الحراك المجتمعي والنقابي، للضغط على الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ الحد الأدنى للأجور.

د. علا عوض: تحسن طفيف وفق الأرقام الإحصائية

وضمن ما أعلنه الإحصاء الفلسطيني حول النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث دورة (تموز – أيلول، 2022) فقد بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في الربع الثالث 2022 حوالي 72% مقارنة مع 70% في الربع الثاني 2022، كما بلغت

في العام ٢٠٢٢ والآمال معقودة على تنفيذ القوانين



المحامية منار المصري



عصماء المصري

وأمانها وضمان تمتعها بحقوقها العمالية، إذ أن العديد من أرباب العمل قاموا باستغلال بعض نصوصه كنص المادة ٢٥ التي اشترطت مرور مدة سنتين لكي يتحول عقد العمل من محدد المدة لعقد عمل غير محدد المدة، ونص المادة ٤١ التي تجيز إنهاء عقد العمل لأسباب فنية أو خسارة اقتصادية تقليص عدد العمال شريطة إشعار الوزارة بذلك .

وبالرغم من أن نص المادة ٢٥ ونص المادة ٤١ قد خاطب قانون العمل بها المرأة والرجل على حد سواء، إلا أنه بالرجوع للواقع العملي فإن أغلب ضحايا استغلال أرباب العمل لهذه النصوص، قد كانوا من النساء، تحديداً في ظل الأزمات التي نتجت عن فايروس كورونا، لذلك تتوجه النساء للعمل في القطاع العام نظراً لأن الضمانات الخاصة بهن أكثر من القطاع الخاص.

وأوضحت أن من بين التعديلات الإيجابية في قانون الخدمة المدنية 2022 في الفقرة 6 من المادة 76 تمثل بمنح الموظفة الحامل إجازة براتب كامل لمدة 90 يوماً متصلاً، كما تم منح الرجل إجازة لمدة 3 أيام لمرافقة زوجته، وتم منحها ضمن هذه التعديلات إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة سنة كاملة.

ووجهت المصري، نصيحة للعاملات والموظفات بضرورة عدم السكوت والتوجه لتقديم الشكاوى ضد أرباب العمل في وزارة العمل، وذلك في حال عدم التزامهم بما تم الاتفاق عليه عند التشغيل، مؤكدة وجود متابعات قانونية ورسمية لحل هذه المشكلات والشكاوى، خاصة تلك المتعلقة بتجاوزات الحد الأدنى للأجور والتشغيل بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع المشغل أو حال كانت بيئة العمل غير ملائمة.

رواتب الموظفين/ات: مرور عام على صرف 80% من الراتب وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2022 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 47% من مجموع الموظفين، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى التي بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.

وبحسب مراقبين ومختصين في المجال الاقتصادي فإن هناك أعباء إضافية أخرى ناجمة عن هذا الوضع نظراً لما تمر به فلسطين من ظروف غلاء المعيشة والالتزامات المالية وكثرتها لا سيما في ظل ترؤس 12% من النساء للأسر في فلسطين.

فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة للعام 2021 مقارنة مع عام 2020، وبلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2021 بعد أن كانت النسبة 16% في العام 2020، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 69% مع 65% لنفس الفترة.

بالمقابل بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43% مقابل 22% بين الرجال للعام 2021. في حين بلغ معدل البطالة 53% بين الشباب (19-29 سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 66% للإناث مقابل 39% للذكور.

وأوضحت أن 29% من العاملين المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر والبالغ (1,450 شيقلاً)، حيث بلغت النسبة 29% للرجال، مقابل 30% للنساء.

و 25% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و 56% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد / مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (52%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2021.

الواقع القانوني للنساء في سوق العمل

المحامية منار المصري، والمختصة بالقضايا القانونية العمالية وغيرها من المجالات، أكدت أن قانون العمل وقانون وطني فلسطيني، جاءت نصوصه محايدة تتعامل مع المرأة والرجل على حد سواء، حيث نص بشكل صريح على قيمة المساواة بين المرأة والرجل، من خلال حظره للتمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين.

وبينت في سياق حديثها مع "صوت النساء" إلى أن هناك بعض المآخذ على قانون العمل، حيث ناقض نفسه بنفسه حينما نص في المادة ١٠١ على حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة والضارة التي يحددها وزير العمل، وحظر تشغيلها في الأعمال الليلية باستثناء الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء، مما يحرم المرأة من حقها بفرص متكافئة مع الرجل وحقها بالاختيار.

وبحسب المحامية المصري، فإنه يؤخذ على قانون العمل، بأنه سكت عن النص على ضمانات تضمن استقرار العاملة بعملها

نسبة مشاركة الإناث 19% مقارنة مع 18% خلال نفس الفترة. وفي سياق رصد الأرقام الإحصائية ومتابعتها أكدت الدكتورة علا عوض، رئيس الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي لـ "صوت النساء" على وجود تحسن طفيف مقارنة بالفترات والسنوات السابقة، وهذا الأمر سبق وذكرته ضمن ظروف أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي تحت عنوان "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام".

وأوضحت عوض، أن المرأة تشكل نصف المجتمع الفلسطيني، حيث بلغ عدد الإناث في فلسطين 2.63 مليون أنثى من مجموع السكان المقدر في منتصف عام 2022، وبنسبة بلغت 49%، وترأس النساء حوالي 12% من الأسر في فلسطين، بواقع 12% في الضفة الغربية و 11% في قطاع غزة للعام 2021.

وبينت أن التطور في مجال التعليم هو حجر الأساس ومحور التنمية، ويحقق قدراً من الإنصاف والعدالة والمساواة بين النساء والرجال حيث تشير البيانات إلى أن معدل المشاركة في التعليم النظامي (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) في فلسطين بلغ 63.8% في العام 2020، بواقع 59.0% للذكور، و 68.6% للإناث.

كما أظهرت البيانات للعام 2020 أن معدلات الإتمام للمستويات التعليمية المختلفة (التعليم الابتدائي، المرحلة الثانوية الدنيا، المرحلة الثانوية العليا) جميعها لصالح الإناث، وكانت 99.6% و 96.6% و 73.9% على التوالي.

كما أن معدل مشاركة النساء في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب حيث بلغ 21.3% مقابل 17.2% للرجال في العام 2020. وارتفع معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الأساسية للإناث مقابل الذكور حيث بلغ 98.7% مقابل 97.1% للذكور، وكذلك في المرحلة الثانوية حيث بلغ 86.7% مقابل 68.4% للذكور، وذلك حسب بيانات العام 2019-2020.

كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 61% من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2020/2021.

وبينت أن حصول المرأة على عمل لائق، وضمان مشاركتها بشكل فاعل وعلى أساس التكافؤ، يؤدي إلى تمكينها الاقتصادي المستدام؛

واقع المرأة الاقتصادي : تمكين ولكن

طوباس : شهناز حميد



او اعالة الاسرة مشيرا الى ان طبيعة هذه المشاريع اما تكون تجارية او زراعية او خدمانية.

واشار عواد الى ان هناك بعض المشاريع التي تنجح وتشكل قصة تحذّ ونجاح فيما تتعثر مشاريع أخرى لأسباب عديدة تتمثل، في قلة الخبرة وسوء الإدارة او منها ما يتعلق باختيار المشروع او سوء في اختيار المكان او المشروع .

واوضح انه تم خلال العام 2021-2022 تم منح عشرين مشروعا لأسر ترأسها وتعيّلها نساء، لأسباب تتعلق بغياب الزوج بسبب الوفاة او المرض، أو وجود إعاقات لديها، مبينا بان خمسة من هذه المشاريع تعثرت وأغلقت.

ويعزو عواد سبب تعثر هذه المشاريع الى قلة الخبرة والدافعية. ويقول بانه الوزارة تعمل بشكل دائم على تفقد هذه المشاريع



ومتابعتهها، حيث يطلب من صاحب المشروع تسجيل كل ما يتعلق بالمشروع من إيرادات وحسابات ومصروفات ودخل، وهي الأمور التي يكتسبها صاحب المشروع بدورات تدريبية يخضع لها، مشيرا الى انه يتم أيضا إخضاع صاحب المشروع لدورات، وإكسابه لمفاهيم البيع والربح والخسارة، ليكون قادرا بالنهاية على إدارة مشروعه أولا بأول.

ووقال "عمر فقهاء" مدير دائرة التنمية الاجتماعية في محافظة طوباس والاغوار الشمالية، والخبير في مشاريع التمكين الاقتصادي أنه ، ومن خلال متابعته لمشاريع التمكين الاقتصادية، وعبر سنوات، فإن المشاريع الناجحة غالبا ما تكون لنساء، حيث سجل العديد من المشاريع النسوية كمشاريع نجاح، وذكرت صاحباتها كنساء ذوات قصص نجاح للعديد من المشاريع: "من ناحية أخرى، فإن العديد من مشاريع الذكور تعثرت واغلقت .."، قال فقهاء .

واضاف فقهاء بان الظروف الاقتصادية صعبة على الكثير من الشرائح المجتمعية، سيما النساء، فقد تكون المرأة أرملة او مسؤولة عن إعالة الأسرة في ظل مرض الزوج او عدم قدرته على إعالة الأسرة، فتصبح المرأة أمام خيار صعب، اما استجداء الناس والمؤسسات، او البحث عن مصدر يمّول لها مشروعا تعيل من خلالها أسرته، وتستغني به عن معونات الناس والمؤسسات.

وبين فقهاء الصعوبات التي تواجهها المرأة في المجتمع الفلسطيني، خاصة إذا كانت مسؤولة عن إعالة الاسرة، مشيرا الى ان صعوبة المرأة تتضاعف وتزداد، إذا لم تكن تتحمل شهادة جامعية او تمثل مهنة او حرفة، فقد تتعرض إحدى هذه النساء لظرف فجائي، يجعل منها امرأة مسؤولة عن إعالة الأسرة وهي لا تمتلك أدني خبرة او مهاره، وهو الامر الذي من شأنه ان يكون سببا رئيسيا في فشلها في ادارة وتنفيذ أي مشروع قد تحصل عليه هذه المرأة.

ونؤه فقهاء بأن سوء الاختيار لهذه الحالة هو ما يدفع بالمشروع الى الفشل والاغلاق، مشيرا الى أن بعض المؤسسات مؤلت مشاريع آلاف او عشرات آلاف الشواكل، وكان مصيرها الفشل والاغلاق لأسباب كثيرة، أهمها سوء الاختيار، وعدم وجود الخبرة والقدرة لدى صاحب المشروع لإدارته وانجاحه.

وفي الوقت الذي استعرض فيه فقهاء نماذج لمشاريع نسوية تعثرت وأغلقت، فقد أشار الى عدة نماذج ناجحة؛ فهناك امرأة أرملة ولديها اطفال من ذوي الإعاقة أصبحت تدير مشروعا كبيرا للأغنام ومنتجاتها، وهو المشروع الذي كانت قد بدأت به بمنحة من إحدى المؤسسات التي قدمت لها ثلاثة رؤوس من الأغنام .

بعد أربع سنوات من حصولها على منحة لتأسيس مشروعها، اضطرت سهى الخراز لإغلاق هذا المشروع، بعد أن واجهتها صعوبات مالية وأخرى اقتصادية تتعلق بالوضع الاقتصادي العام.

وتقول الخراز، وهي أرملة وتعمل سبعة من الأيتام، أنها حصلت على منحة من إحدى المؤسسات التي مؤلت لها افتتاح صالون نسائي، بكل ما يحتاجه من مستلزمات وأجهزة علاج بشرة وأجهزة عناية بالشعر، ومستحضرات تجميل، لكن كان عليها دفع إيجار الشقة التي افتتحت فيها المشروع.

في بداية عملها كان المشروع ناجحا الى حد ما، الا أن تأثره بجائحة كورونا وما تبعها من أزمات اقتصادية أدى بمشروعها الى الإغلاق، والانتقال للعمل من داخل بيتها.

وتقول: يوما بعد يوم، لم يعد الدخل كافيا لدفع تكاليفه العمل اليومية، من مياه وكهرباء وإيجار وراتب للموظفة العاملة، الأمر الذي انتهى الى تراكم ديون، فكان الاستمرار يعني زيادة الخسائر.

ولأنها لا تمتلك الشهادة الجامعية، فقد لجأت الخراز الى استثمار موهبتها في التجميل وقص الشعر بعد وفاة زوجها، فما بين ليلة وضحاها باتت مسؤولة عن 'عالة الاسرة ذات الطلبات والاحتياجات المتعددة.

وليس مشروع سهى الخراز هو الوحيد الذي تأثر مؤخرا بالأوضاع الاقتصادية العامة، بل هناك العديد من المشاريع الاقتصادية، وخاصة النسوية التي تضررت وأغلقت بعد ان تعرضت لخسائر جمة.

تقول : "س.د" وهي امرأة أربعينية أنها تمكنت، ومن خلال أحد، من الحصول على منحة من إحدى المؤسسات لافتتاح محل تجاري في البيت: "دكانة" خاصة بعد ان تعطل زوجها عن العمل لأسباب صحية أقعدته عن العمل، غير أن سوء إدارتها للمشروع أدى به الى الاغلاق، وهو الذي لم يفض على افتتاحه العامين.

وتضيف بأن المشروع في بدايته كان ناجحا، يحقق هامشا من الربح ما يكفي لتطوير المشروع، والذي ما إن بدانا نصرف من مردوه، حتى بدأ يتراجع شيئا فشيئا.

ويقول براء عواد مسؤول مشروع التمكين الاقتصادي في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة طوباس والاغوار الشمالية، ان الوزارة تعمل مع العديد من المؤسسات الشريكة على تقديم مشاريع تمكين اقتصادي للعديد من الحالات المسجلة لديها، مشيرا الى أن هناك عددا من هذه المشاريع النسوية، لنساء مسجلات في سجل الوزارة، مشيرا الى ان هؤلاء النساء غالبا ما يكنّ مسؤولات عن إعالة الأسرة بسبب غياب الزوج بالوفاة او لإعاقة تمنعه عن العمل،

نعمات والذهب الأخضر

همسه التايه

لا تزال الحاجة نعمات عوض 58 عاما من مدينة طولكرم تبذل قصارى جهدها، للحفاظ على مشروع حياتها بزراعة محصول الأفوجادو، والذي استثمره قبل أكثر من عشرين عاما، بمرافقة شريك حياتها الذي لم يتوان على الإطلاق في دعمها ومساندتها.

وقد زاد إقبال المزارعين/ات على هذا المنتج لكثرة الطلب عليه، وينطبق ذلك أيضا على منتج الجوافة.

وتحظى المائدة الفلسطينية بنصيب من وجود الأفوجاتو، الذي يتم إدخاله في أكثر من طعام، إضافة الى حرص الفنادق والمطاعم على وجوده.

ولا ننسى أيضا أن الأفوجاتو كان أحد أهم الخضار التي تم التوصية بتناوله، للاستشفاء من الكورونا.

واستطاعت نعمات تحقيق التميز في زراعة الأفوجادو، واستغلال أرضها الواقعة في منطقة جيم جنوب قرية جبارة؛ ففي ظل النجاح الذي حققته نعمات في زراعة أكثر من 5 أصناف من الأفوجاتو الذي يسمى بـ "الذهب الأخضر"، واصلت تميزها في استغلال أراضي تملكها في طولكرم وزراعتها بمحاصيل مختلفة أخرى من الجوافة والعناب والتفاح، بالإضافة للأفوجادو.

وطالبت بدعم منتج الذهب الأخضر في السوق الفلسطيني، والوقوف إلى جانب المزارع، وتحديد الأسعار من قبل وزارة الزراعة خاصة أن الخسارة الكبرى يتحملها المزارع؛ "فعندما يبيع الفلاحون كيلو الأفوجادو بـ 5 شيكل، في حين أن سعره بالأسواق يصل إلى ثلاثة أضعاف ذلك، فهذا يعتبر ظلما واستغلالا لنا كمزارعين.

وحال مزارعي ومزارعات الأفوجاتو، هو حال مزارعي الخضار والفواكه، حيث ما زال هناك فرق كبير بين سعر الجملة، والمقطع، فليس من العدل أبدا أن يكون ربح الباعة بالمقطع، أضعاف ربح المزارع الذي يكد طوال العام.

ودعت نعمات كافة النساء إلى استثمار وقتهن، وتحقيق النجاح في أي مثمر يعبر عن شخصيتهن وذاتهن، في سبيل تحقيق الاستقلالية وتوفير الدخل والذي تستطيع من خلاله إثبات قدرتها على الوقوف في وجه كافة الظروف والتحديات.

وتأمل نعمات الحفاظ على مسيرة حياتها والتي استطاعت من خلاله إعالة عائلتها، وعدم ترك المزارع وحيدا، والعمل على زيارة مواقع العمل من قبل الجهات المعنية، وتقديم الدعم اللازم والمطلوب.



"ميرنا جلام" حين بدأ الشغف



طوباس - شهناز حميد

كانت الصدفة وحدها هي التي وقفت وراء اكتشاف ميرنا دانو لموهبتها؛ ففي لحظة فراغ طويلة استطاعت هذه الشابة ان تستغل الموهبة بكل دافعية وشغف، لتنتج بيديها حليا واكسسوارات باتت مثالا للراقي والجمال والتميز ليس في رام الله وحدها بل بعموم أنحاء فلسطين.

ففي جولة تسويقية اعتيادية صادفت ميرنا - 30 عاما - قوالب الصلصال الحراري أمام عينيها، الأمر الذي دفعها لأخذ اثنين دون أن تعي تماما ماذا ستصنع بهما لاحقا. وتضيف قائلة " : بدأت بتقليب هذه المادة بيدي حتى بات واضحا لي انه من الممكن تشكيلها وتلوينها ونتاجها بالشكل الذي اريد.

بدأت العمل في إنتاج أول قرط "خلق الأذن" بفكرة بسيطة والاستعادة بمواد مكملة من البيت؛ ففي البداية كثيرا ما استخدمت الى جانب الصلصال أدوات من المحيط كأغطية اللعب وسكاكين البيت وملاعقها، وفرن المطبخ، قبل أن أقتني لاحقا الأدوات والقطاعات المتخصصة واللازمة لإكمال هذا العمل. كما قالت ميرنا.

وبعد إنتاج القرط الاول والذي حرصت على ان تقدمه لوالدتها، بدأت في التفكير جديا في استغلال موهبتها في حب الرسم والألوان وشغفها بالأشغال والمقتنيات اليدوية، بضرورة ان يكون هذا القرط نواة لمشروع مستقبلي، تجد فيه ضالتها في تحقيق الذات وافراغ الشغف، وتحويله الى قطع مميزة وملهمة لمقتنيها. نال هذا القرط إعجاب المحيطين من أقارب ومعارف وجيران، الأمر الذي شجعني الى البحث عن فكرة للترويج ومن ثم التسويق للإنتاج، وهو الأمر الذي وجدته في وسائل التواصل الاجتماعي عبر الفيسبوك والإنستغرام وغيرها، في مشروع أطلقت عليه اسم "ميرنا جلام" وذلك انطلاقا من الشغف والبريق والتوهج لدي.

في البداية كانت ميرنا تجهل تماما كيفية التعامل مع هذه المادة "الصلصال الحراري" غالية الثمن قليلة التواجد في الأسواق، غير انها وبعد الانتاج الاول لجأت الى مشاهدة الفيديوهات عبر اليوتيوب، والتي توضح كيفية التعامل مع الصلصال الحراري وتلوينه، وكيفية تشكيلة والأدوات المكملة الواجب عليها الاستعانة بها، لتكمل إنتاجها الذي توسع ليشمل الإكسسوارات بأنواعها.

في البداية تقوم ميرنا برسم الشكل الذي تريده، وهو غالبا ما يكون مستلهما من صور وافكار في مخيلتها، لتقوم برسمه ومن ثم نقشه على الصلصال الحراري، قبل ان تقوم بقصه بمقصات وقطاعات خاصة، ومن ثم تدخله للفرن ليتم شواؤه بالحرارة اللازمة، مشيرة الى ان كل قطعة طريقة خاصة في التشكيل والتحمير والإنتاج، مشيرة الى انها لا تملك الفرن الحراري الخاص وأنها تلجأ الى استخدام فرن المطبخ الخاص بالعائلة.

وليس هذا بالعمل السهل، بل أنها تأخذ وقتا وجهدا كبيرا؛ فعملية إنتاج الحلق الواحد قد تأخذ من ميرنا يومين متتاليين

لتحصل في نهاية اليومين على قرط جميل بألوان زاهية من وجهة نظرها لا تقدر بثمن .

وتحرص دانوا على ان تكون المواد المكملة للإنتاج مواد "طبية" تقاوم الصدأ، وتكون صحية على جسم المستخدم، فهي تحرص ان يكون المعدن المستخدم في اكمال انتاج القطعة "معدنا طبيا مضمونا.

وتعتمد دانو الى إكساب منتجاتها لالوانا زاهية تشع بالحياة والامل والحيوية، حيث تلجأ الى اكساب الصلصال الحراري ذي اللون الحيادي الى ألوان أكثر بهجة وشغفا وتوحي بالحياة والفرح والانطلاق .

وفيما يتعلق بالأسعار، تقول ميرنا ان معدل اسعار القطع المنتجة لا تتلاءم مع كلفة إنتاجها، حيث انها لا تباع بثمن غال للقطعة التي تكلفها الأكثر، الا انها ترغب من ذلك الى كسب معادلة السوق المتمثلة بالعرض والطلب، وعرض منتجها وتسويقه ليصل الى أكبر عدد ممكن من جمهور المتسوقين كما تقول.

واليوم اصبحت منتجات ميرنا تلقى رواجا بين جمهور المتسوقات واللواتي يتابعن انتاجها ومعروضاتها عبر صفحاتها الالكترونية، فيما تبقى المعارض فرصة أخرى للترويج والتسويق. وتقول ميرنا انها اشتركت في العديد من المعارض المحلية كسوق الحرجة والميلاد وغيرها، حيث ان هذه المعارض كانت فرصة مواتية لتسويق منتجاتها، لان المتسوق يرى تميز القطعة على الطبيعة، ويتفحص الوانها ومكوناتها بشكل أفضل مما لو كانت معروضة كصورة في هذا الموقع الالكتروني او ذاك .

وتلجأ دانوا الى التسويق "الموسمي" وهو الذي يعدّ من أكثر الفرص المواتية للترويج والتسويق، فهي تنتج كميات مناسبة لعيد الميلاد، وكذلك لعيد الحب او يوم الام ومجموعة الصيف ومجموعة الشتاء وهي المنتجات التي تنتج لها اقراطا واطواقا وخواتما واساورا بكل ما تحمله هذه المناسبات من حب وهيبة واحترام .

وترى دانوان في طريقة العرض لمنتجاتها اثرا مهما في عملية الترويج حيث تحرص على ان تعرض المنتجات بنفسها فتعتمد الى لبس الاقراط او الاطواق وتعرضها بنفسها فيما تلجأ الى طريقة عرض أخرى، حيث تتخذ خلفية جذابة غالبا ما تكون من منتجات الطبيعة لتعرض عليها هذه المنتجات مبنية بان طريقة العرض تعطي المنتجات نبضا واحساسا بالحياة والحيوية والانطلاق .

وفيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت ميرنا ومشروعها، هو عدم وجود الأدوات الخاصة لإكمال الإنتاج، فرغم مرور عامين لها في العمل والإنتاج وترويج الفكرة وتسويق المنتجات، إلا انها لازالت بحاجة لأدوات وقوالب خاصة، قد يكون بعضها غير متوفر محليا او غلاء البعض الآخر. ورغم ذلك الا انها تعتبر انها حققت نجاحا لمشروعها الذي بدا بشغف ومر بفكرة وانتهى بمشروع .



نضال المرأة الفلسطينية ودورها في مقارعة الاحتلال

(انتفاضا ١٩٨٧ والأقصى ٢٠٠٠ كنموذج)

د. أمين دراوشة

مشاركة المرأة الفاعلة في الانتفاضة 1987م إن من نتائج الانتفاضة، انطلاق طاقات المرأة وإبداعاتها في مصارعة الاحتلال. (مما أعطى للانتفاضة بعدا إنسانيا جديدا ليس مقتصرًا على الجوانب العسكرية والسياسية، بل امتد ليشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية) (عبلة الدجاني. من كتاب المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية، ص 74).

إن دور المرأة في حركة التحرر الفلسطيني، لا يمكن تجاهله أبداً، وقد تعاضم هذا الدور بانطلاق الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، حيث شرعت تدافع عن أرضها وعائلاتها، ودفعت ثمنا باهظا لذلك، سواء بسبب فقدانها أحد أفراد أسرتها، أو الضرر الواقع عليها كامرأة، وتدلل الأرقام حول أعداد الشهداء والجرحيات والمعتقلات عن الحجم الهائل لمشاركة المرأة في الانتفاضة، فشاركت المرأة في تقديم الحماية للشباب، ومساعدتهم على الاختباء، وتحذيرهم من جنود الاحتلال، عبر إخبارهم عن اتجاهات دورياتهم، لقد ضحت المرأة بالكثير في مقاومة الاحتلال حتى أن الكثيرات دفعن حياتهن رخيصة من أجل فلسطين.

ومن قصص الاستشهاد يذكر الكاتب علقم الكثير من أسماء الشهداء، نذكر منهن: أسماء سبوية في 1-2-1988م التي شاركت في صد قوات الاحتلال في أثناء اقتحامها لمدرسة ذكور عنتابا، بما أدى إلى استشهادها بعد أصابها برصاصة في الرأس.

وصباح طوطح في حي الزيتون في غزة، التي استشهدت في 18-4-1988م، أثر محاولتها تخليص أحد الشباب المتفضين من أيدي جنود الاحتلال، فأطلق عليها جندي ثلاث رصاصات، وغيرهن الكثير.

ولا شك أن المنظمات النسائية، لعبت دورا مؤثرا (في تهيئة انتفاضة الشعب الفلسطيني عام 87)، (نبيل علقم، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، ص 310)، حيث ساهمت في انتشار الانتفاضة إلى أغلب القرى والمخيمات الفلسطينية، نتيجة لتواجدها عبر فروعها الكثيرة. كما شاركت في جميع اللجان الشعبية واللجان المتخصصة التي أنتجت الانتفاضة، كلجان التموين التي أنشئت لتزويد المناطق المحاصرة والمتضررة من ممارسات الاحتلال، حيث عملت المرأة على توصيل كل ما يلزم إلى القرى والمخيمات المحاصرة.

وكان للجان النسائية في قطاع غزة، دورها المؤثر في توزيع المساعدات المالية والعينية نظرا لكثرة الاعتقالات بين الشباب.

وتورد الكاتبة عبلة الدجاني في كتابها "المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية" اللجان التي شكلت في الانتفاضة والدور الذي لعبته النساء فيها.

فهناك اللجان الصحية؛ فمع ارتفاع عدد الشهداء والجرحى، عملت الحركة النسائية على تطوير برامجها الصحية، وظهر ذلك (في إقامة دورات الإسعاف الأولي والرعاية الصحية والتبرع بالدم والتطوع للعمل في المستشفيات وتشكيل لجان صحية في المواقع المختلفة خدمة للانتفاضة)، (عبلة الدجاني، المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية، ص 72).

ولجان التعليم، حيث أقيمت مدارس شعبية في المساجد والحدائق والبيوت لتعليم التلاميذ وتعويضهم عن أيام الدراسة المعطلة، وكانت مساهمة المرأة في لجان التعليم واسعة وكبيرة، والكثير من اللجان التي أمدت الانتفاضة بالقوة والاستمرارية.

كما عملت المرأة الفلسطينية على نجاح النداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة، إذ عندما طالبت القيادة رفع الأعلام الفلسطينية طيلة أيام الانتفاضة (قامت المرأة بحياكة أعلام العزة والكرامة بألوانها الأربعة وبأحجامها المختلفة، وزودت بها المناضلين لترفف في سماء الأراضي الفلسطينية).

(عبلة الدجاني، مرجع السابق، ص 74).

وكان من نتائج الانتفاضة، أن تطور وتقدم دور المرأة في النضال والمقاومة، ولم يبق دورا مساعدا فقط، (بل أثبتت المرأة دورا رياديا مستقبلا... بانتقالها كليا إلى مرحلة اجتماعية جديدة أنضجتها سنوات الانتفاضة وبدأت تتغير النظرة المتخلفة عن المرأة وأن تخف القيود عليها)، (المرجع السابق، ص 74).

إن من نتائج الانتفاضة، انطلاق طاقات المرأة وإبداعاتها في مصارعة الاحتلال، (مما أعطى للانتفاضة بعدا إنسانيا جديدا ليس مقتصرًا على الجوانب العسكرية والسياسية، بل امتد ليشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية)، (المرجع السابق، ص 74).

كما أنها ساهمت في تطور نظرة المرأة لنفسها، وازدياد ثققتها بإمكاناتها الكبيرة، وفي دورها المستقبلي في بناء الوطن الفلسطيني.

انتفاضة الأقصى ودور المرأة النضالي فيها

(ما فائدة الحياة إذا كان الموت يلاحقنا من كل جانب؟

سنذهب له قبل أن يأتينا، وننتقم لأنفسنا قبل أن نموت)

(الشهيدة البطلة آيات الأخرس، من كتاب معاناة المرأة الفلسطينية، ص 103)

يعد فشل اتفاقيات أوسلو، ووصولها إلى طريق مسدود، ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي في نهب الأرض الفلسطينية، وممارسة إرهابه في القتل والاعتقال، ومحاولة شارون اقتحام المسجد الأقصى، التي أثارت الشعب الفلسطيني، وجعلته يطلق انتفاضته الثانية في 28-9-2000م، مما أدى إلى زيادة وحشية الاحتلال، فقامت قواته في هدم البيوت، وتدمير المدارس والجامعات والبساتين، واغتالت بدم بارد مئات الفلسطينيين.

ولم يكن أمام الشعب الفلسطيني سوى أن يصعد مقاومته الشعبية، وكان من مميزات انتفاضة الأقصى، المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في مجرياتها وأحداثها سواء على صعيد المقاومة الشعبية أو العسكرية. فشاركت المرأة في المظاهرات، وكان أشهر المظاهرات، التي انطلقت من بيت حانون إلى مسجد النصر حيث كانت قوات الاحتلال تحاصر مجموعة من المقاومين. كما ساهمت في إسعاف الجرحى، ونقلهم والشهداء إلى المشافي، بسبب منع قوات الاحتلال للفرق الطبية من القيام بواجبها في الكثير من الأوقات.

ومن الأمثلة على العمليات العسكرية التي شاركت فيها المرأة، العملية البطولية التي قامت بها آيات الأخرس من مخيم الدهيشة، والتي كانت تحضر لحفل زفافها، حيث خرجت من بيتها (يوم الجمعة 29-3-2002 إلى أحد الأسواق الواقعة غربي مدينة القدس)، (صالح، محسن، (تحرير)، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2، 2009م، ص 102)، حيث نفذت عملية بطولية أثخت جراح الاحتلال.

وما زالت المرأة الفلسطينية تدفع بكل ما تملك من أجل تحرير وطنها المغتصب أولا وتحرير نفسها من نير العادات والتقاليد البالية التي تكبل إبداعها وطاقاتها. ما زالت المرأة تقاوم في كل السبل السياسية والعسكرية،



وتسقط شهيدة أو جريحة أو يلقى بها سنوات طويلة في غياهب السجون الاحتلالية التي لا تعرف الرحمة ولا القوانين الدولية.

وما زال الاحتلال يمارس وحشيته، ويمارس أشنع أساليب التحقيق بحقها، وما زال يمارس سياسة الإبعاد بحق أفراد الشعب الفلسطيني، ففي صفقة الأسرى الأخيرة تم إبعاد العديد من الأسرى والأسيرات، نذكر من الأسيرات المحررات والمبعدات، البطلة أحلام التيمي.

خاتمة

لا شك أن المرأة الفلسطينية لعبت دورا مؤثرا منذ عشرينيات القرن الماضي في نضالها السياسي للتخلص من الاحتلال البريطاني ثم الصهيوني.

و مع قيام دولة إسرائيل، ازدادت أنشطة المرأة المختلفة والمتنوعة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في كل السبل.

تعرضت المرأة الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م، لانتهاك حقوقها، والاعتداء عليها وجعلها ترزخ تحت القيود والضغوط.

إلا أن كل ذلك لم يوهن من قوتها وإصرارها وتصميمها على القيام بواجبها، على أفضل وجه.

لقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على مشاركة المرأة السياسية سلبا، بل ومشاركتها الاجتماعية أيضا فسياسات الاحتلال الوحشية في عزل المدن والقرى بعضها عن بعض، عبر مئات الحواجز العسكرية أثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

كما كان للاحتلال دوره في تحطيم الاقتصاد الفلسطيني، وتدمير المدن والقرى، والاستيلاء على الأرض الفلسطينية والاستيطان فيها، واعتقال آلاف الرجال، مما أدى إلى أن تلعب المرأة دور القائدة في البيت، وجعلها ذلك تعمل في أعمال مجهدة وشاقة تزيد من معاناتها لتساعد أسرته. مما جعلها مرهقة ومتعبة وأضعف ذلك مشاركتها في المجال السياسي.

ولكن المرأة الفلسطينية ما زالت مصممة على التمسك بحقوقها، وصمودها الأسطوري على أرضها في وجه سياسة التهجير والإبعاد والاقتلاع، إذ تضحياتها زادت، كما تعمل على زيادة نشاطها في الحياة السياسية ومقاومة الاحتلال.

وعلى الرغم من كل إجراءات الاحتلال وممارسته الهمجية، والمسؤوليات الجسيمة الواقعة على المرأة الفلسطينية، إلا أنها كانت قادرة على تحملها، والنهوض دائما من جديد.

المراجع

1. علقم، نبيل. تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها. رام الله: مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، ط1، 2005م.
2. دجاني، عبلة. المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1992م.
3. صالح، محسن. (تحرير). معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، ط2، 2009م.

* ناقد وقاص من فلسطين

القوانين التي تشكل حماية للنساء من العنف

المحامية افنان حلايقة

تعريف العنف ضد النساء:

أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء، من أقوال أو إشارات سواء كان عنفا جسديا أو نفسيا أو لفظيا أو جنسيا أو اقتصاديا. أي بكافة أشكاله.

والعنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعدّ عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة في المجتمع، مما يؤدي لزيادة تكرار جرائم العنف بسبب عدم وجود قانون رادع.

أما أسباب وعوامل العنف فهي:

- الثقافية المجتمعية التي تساهم في تهميش المرأة وتنميط دورها، واقتصاره على رعاية الأبناء والعمل المنزلي.
- قلة وعي النساء بحقوقهن في تقديم الشكوى.
- عدم إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وضعف النصوص القانونية المتعلقة بحماية النساء من العنف.
- قلة الخدمات الوقائية المقدمة للمرأة المُعنفَة أو الناجية من العنف.
- صعوبة الوصول للنساء المعنفات، خاصة النساء التي يمكن في المناطق التي يحظر دخول الشرطة إليها بسبب الاحتلال.

القوانين التي تشكل حماية للنساء من العنف:

القانون الأساسي الفلسطيني ونظرته لحقوق المرأة الفلسطينية: أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (2002/7/7)، وهو بمثابة الدستور الفلسطيني للمرحلة الانتقالية، وكما هو معروف؛ فإن الدستور كقانون أعلى في الدولة يقوم على تنظيم علاقة السلطات العامة مع بعضها البعض وتحديد صلاحياتها، ومنه تستمد الحقوق الأساسية والحريات العامة للأفراد، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام الأساسي.

لقد تناول هذا القانون حق المرأة بالمساواة والمشاركة المنصفة؛ فقد أتى بالنص على ذلك من خلال عدة نصوص، بما يؤكد التزام السلطة الفلسطينية بروحية مبادئ حقوق الإنسان، وهذا ما يمكن استخلاصه من المادة "10" والتي تنص على:

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، ولا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وكاستنتاج، فالقانون ضمن عدم التمييز على قاعدة إن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان في المحصلة. أما المادة (6) فقد نصت على مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص.

وثيقة الاستقلال

تنص هذه الوثيقة على العدالة الاجتماعية والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل. بالتدقيق في هذا النص، يتضح لنا أن هذه الوثيقة نصت على ضمان حقوق المرأة على قدم المساواة، في ظل نظام ديمقراطي برلماني تعددي، بالإضافة إلى تأكيدها على أن الناس سواء أمام القانون، وبهذا نستطيع القول إن وثيقة الاستقلال رسمت اتجاهاً قانونياً يقوم على أساس إنصاف المرأة .

ميثاق الأمم المتحدة:

أكد ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 في المادة الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال. وتعتبر المادة 55 من الميثاق التي تقرر حقوق الإنسان، على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

العهد الدولي :

حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في ذلك العهد.

اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة:

نصت على القضاء على جميع اشكال العنف والمساواة بين الجنسين.

مشروع قانون حماية الأسرة من العنف

- تبلورت فكرة مسودة قانون حماية الأسرة من العنف خلال العام 2005 باتجاه ضرورة وجود قانون يحمي الاسرة من العنف، حيث بدأت نقاشات، بين مؤسسات نسوية، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات قاعدية، وممثلين عن الأحزاب السياسية، ومختصين.
- نبعت النقاشات من واقع تعدد القوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يطبق قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت رقم 61 لسنة 1976 في الضفة ، بينما يطبق في القطاع قانون حقوق العائلة رقم 303 لسنة 1954 الصادر عن الإدارة المصرية، فيما يخضع الفلسطينيون بمدينة القدس لمنظومة قوانين مختلفة.
- بنيت النقاشات، أيضاً، على احتواء تلك القوانين نصوصاً تمييزية ضد النساء، وعدم توفيرها الحماية للمرأة والطفل من العنف الأسري، أو قدرة وصول الضحايا إلى العدالة، مما أدى إلى زيادة معدلات العنف ضد النساء والأطفال.
- عقد مؤتمر وطني، في كانون الأول/ديسمبر 2008، بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة شؤون المرأة، وأعلن خلاله عن مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، لطرحة للنقاش - أقر مجلس الوزراء مشروع القانون بالقراءة الثالثة، في العام 2016.
- واهم ما ذكر من الإجراءات القضائية في مسودة القانون ما يلي : المادة (17) : يجوز للمحكمة إصدار أمر احترازي غيابي بناء على طلب المعتدي عليه، في حال عدم حضور المعتدى أمام المحكمة أو عدم إمكان تبليغه بالحضور لاختفائه أو جهل مكانه، ويمكن أن يحتوي الأمر الاحترازي على أمر بعدم التعرض في المستقبل و /أو بمنع المعتدي من معارضة المعتدى عليه في استخدام المسكن أو الممتلكات الخاصة به أو المخصصة للاستخدام المشترك أو موجودات المنزل.
- المادة (27): إن عدم الامتثال لأمر الحماية يؤدي الى محاكمة المعتدي بتهمة الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي، والى معاقبته بالغرامة والسجن المقررين لهذه التهمة.
- المادة (28): إذا تبين للمحكمة سوء النية أو تعمّد الإضرار بالمشتكي عليه دون أساس، أو إذا اتضح لها عدم وجود ما يبرر الطلب، فلها أن تحكم على صاحب الطلب بسداد المصاريف وبدفع التعويض المناسب للمشتكي عليه.
- إن القانون المقترح عامة وأمر الحماية الصادر بموجبه خاصة، لا يشكل سوى حلا مؤقتاً أو مرحلة تحصل فيها ضحية العنف على الحماية إلى حين حل المشكلة الأساس التي تولد عنها العنف.
- تحال جميع القضايا المنظورة لدى المحاكم النظامية إلى محكمة شؤون العائلة وفق أحكام هذا القانون ما لم تكن القضية المنظورة محجوزة للمرافعة النهائية أو إصدار الحكم.
- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره. وعلى جميع الجهات آل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون.

معطيات:

- ورغم ذلك، تزايدت مظاهر العنف ضد النساء والأطفال، وأظهرت بيانات مسح العنف 2019، أن نحو 29% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج، تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل الزوج مرة على الأقل، وأن 61% منهن فضلن السكوت بشكل كامل، في توجّه 1% منهن فقط إلى مقر الشرطة، أو وحدة حماية الأسرة لتقديم شكوى والحصول على مساعدة.
- وصل عدد جرائم قتل النساء، في الضفة والقطاع، إلى 28 جريمة في عام 2014، و15 في 2015، و23 في 2016، و29 في 2017، و24 في 2018، و23 في 2019، و15 حالة حتى 2020.

الحضانة في القانون الفلسطيني

محمد القرم

مفهوم الحضانة: هي القيام بتربية المحضون، وتنشئة التنشئة الصحيحة على العقيدة الإسلامية والأخلاق الحميدة، وتربية جسمه وعقله ووجدانه وإصلاح سائر شؤونه لما فيه حاجة له من مأكّل ومشرب وملبس وغير ذلك.

ترتيب المستحقين للحضانة: جعل الشرع الحكيم الحضانة للنساء، وقدمهن على الرجال لرعاية الصغير، لأنها مبنية على الشفقة، وهي أكثر قدرة، ثم إلى الرجال حسب العصابات، فإذا لم يوجد فإلى المحارم من ذوي الأرحام.

ترتيب الحضانة:

1. للأم إذا توفرت فيها شروط الحضانة تتقدم على غيرها من النساء حسب المادة (154) من قانون الأحوال الشخصية "الأم أحق بحضانة ولدها وتربية حال قيام الزوجية وبعد الفرقة، ثم بعد الأم يعود الحق لمن تلي الأم من النساء حسب الترتيب المنصوص عليه في مذهب الإمام أبي حنيفة. 1. الأم. 2. أم الأم وان علت. 3. أم الأب وان علت. 4. الأخت الشقيقة. 5. الأخت لأم. 6. الأخت لأب. 7. بنت الأخت الشقيقة. 8. بنت الأخت لأم. 9. الخالة لأبوين. 10. الخالة لأم. 11. الخالة لأب. 12. بنت الأخت لأب. 13. بنت الأخ الشقيق. 14. بنت الأخ لأم. 15. العمة لأم. 16. خالة الأب لأم. 17. عمة الأب لأم.

فإذا فقدت المحارم من النساء أو جدت ولم يكن أهلا للحضانة تنتقل للعصابات كما يلي:

1. الأب. 2. الجد وان علا. 3. الأخ الشقيق، 4. الأخ لأب، 5. ابن الأخ الشقيق، 6. ابن الأخ لأب. 7. العم الشقيق. 8. العم لأب، 9. ابن العم الشقيق، 10. ابن العم الأب، 11 عم الأب الشقيق، 12. عم الأب لأب.

وهكذا ثبتت الحضانة للعصابات من المحارم، سواء كان الولد ذكراً أم أنثى، وأما إذا كان العاصب من المحارم، كأبناء الأعمام، فإن الحضانة لا تثبت لهم بالنسبة للأنثى وتثبت بالنسبة للذكر، أو كانت عصبة ليست ذات رحم محرم بالنسبة للأنثى فإنها تنتقل إلى الأقارب ذوي الأرحام المحارم كما يلي:

1. الجد لأم، 2. الأخ لأم، 3. ابن الأخ لأم، 3. العم لأم، 4. الخال لأبوين 5. الخال لأب، 6. الخالة لأم

ولا حق لبنات العم والعمة وبنات الخال والخالة في حضانة الذكور لعدم المحرمية، ولهم الحق في حضانة الإناث ولا حق لبني الخال والخالة ولبنى العم والعمة في حضانة الإناث، ولكن لهم الحق في حضانة الذكور.

مدة الحضانة:

اتفق الفقهاء على أن النساء أولى من الرجال في تربية الصغار وحضانتهم، فالمعول عليه في حضانة النساء هو خدمة للذين هم في حاجة اليهن في سن الحضانة، سواء أكان مريضاً او محتاجاً للخدمة، وهو بمنزلة الصغير الذي دون سن الحضانة لحاجة كلا منهما لخدمة الحاضنة، لان الأصل في الحضانة هو رعاية الصغير والحفاظة عليه، وهذا يتفق مع القاعدة التي تقضي على ان الحضانة تدور مع مصلحة المحضون وجودا وعدما. ويستعان برأي اهل الخبرة المؤيدة بالشهادة، وعليه وحسب نص المادة 162 من قانون الأحوال الشخصية المطبق في فلسطين، تمتد حضانة الأم لأطفالها الذكور او الإناث حتى سن 15 عاماً، وذلك بحال حبست نفسها على تربيتهم (لم تتزوج برجل أجنبي عن الصغار) وعند بلوغ الذكر سن 15 عاماً يخيّر فيما بين الأب والام، أما الأنثى عند بلوغ سن 15 عاماً فتكون الحضانة للاب حكماً، أما إن تزوجت فتنتقل الحضانة حسب الترتيب المذكور أعلاه.

وقد كان هناك عدة مطالبات من مؤسسات ومنظمات دولية وأهلية للمطالبة برفع سن الحضانة للذكر والانثى للأم، حتى سن 18 عاماً، ومنها الائتلاف النسوي للعدالة والمساواة وطاّقم شؤون المرأة، وذلك وفقاً لمصلحة الطفل الفضلى، وقد كان هنالك عدة وقفات مطالبة لإقرار هذه المطالبات، منها الوقفة بتاريخ 2019/12/02.





مراجعات نسوية

إعداد: د. محمود الفطافطة

يشتمل ملف (مراجعات نسوية) على ثلاث دراسات تتناول قضايا مختلفة حول المرأة الفلسطينية وحقوقها، أعدتها جمعية العمل النسوي، وتم مناقشتها خلال مؤتمرها المنعقد في مدينة رام الله مؤخراً.

أسباب استقالة النساء من المجالس المحلية

جاء في المادة العاشرة من قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 3 لسنة 2011، المتعلق بنظام إجراءات انتخاب مجالس الهيئات المحلية: "في حال أدى شغور مركز أحد أعضاء المجلس بعد إعلان نتائج الانتخابات النهائية، إلى خلل في كوتا المرأة ولم توجد في القائمة نساء غير فائزات، يملأ الشاغر برجل من نفس القائمة، وإن لم يوجد يتم الانتقال إلى القائمة التي تليها في ناتج القسمة، مع مراعاة المحافظة على الكوتا الإسلامية المسيحية".

هذه الفقرة شجعت العديد من القوائم الانتخابية على الطلب من النساء الفائزات بعضوية المجلس المحلي الاستقالة، بعد إعلان النتائج من أجل استبدالهن برجل من نفس القائمة، على الرغم من تناقض هذا النظام مع قانون الانتخابات رقم 10 لسنة 2005 والذي يؤكد على ألا يقل تمثيل النساء في الهيئات 13، 11، 9 عن مقعدين.

وتشير الدراسة إلى أنه رغم توقيع مدونة سلوك مناهضة للمساس بحقوق المرأة الفلسطينية في الانتخابات المحلية، والتي تحظر فيها حجب صورة امرأة مرشحة أو اسمها في الدعاية الانتخابية، إلا أنه لوحظ أن العديد من القوائم حجبت صورة المرأة في الدعاية الانتخابية، وهذه ممارسة تمييزية. وتستعرض الدراسة عدد الأعضاء المستقلين حسب الجنس في مجالس الهيئات المحلية، إذ تبين أن عدد المستقلين من الذكور بلغ 74، ومن الإناث 17، في حين بلغ عدد المقاليين 10 ذكور، و4 إناث، وعدد المستنكفين خمسة ذكور وأربعة إناث.

وتتطرق الدراسة إلى العوامل المؤثرة في استقالة العضوات، والتي أهمها: آلية اختيار المرشحات، والتمكين السياسي والاقتصادي للعضوات، واستبدال النساء برجال، وتوزيع المهام بين الأعضاء الذكور وتهميش النساء؛ وعدم دراية بعض النساء بدور عضو المجلس المحلي، واختيار مواعيد غير ملائمة للنساء لعقد الاجتماعات، وعدم تقديم الدعم الكافي من المؤسسات الرسمية للعضوات، وضعف المجتمع المحلي في دعم العضوات، وضعف البنية التحتية للمجالس المحلية، والعوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على العضوات.

وارتباطاً بالعوامل سابقة الذكر، تستعرض الدراسة أبرز المقترحات التي من شأنها التقليل من نسبة استقالات النساء في المجالس المحلية، والتي أهمها: زيادة تمثيل النساء في الهيئات المحلية بما لا يقل عن 30% من الأعضاء، وأن يتم اختيار المرأة بمنصب نائب رئيس المجلس في حال كان رئيس الهيئة رجل، وتحديد مواعيد الاجتماعات في وقت مناسب للعضوات، وعدم قبول الاستقالات من الأعضاء قبل مرور ستة أشهر على الأقل، وتخصيص دعم إضافي للهيئات المحلية التي تتميز بها المشاركة النسائية، وضرورة إصلاح قانون الهيئات المحلية الانتخابات، بما يعزز من دور النساء في الهيئات المحلية.

آليات تحقيق النساء للحماية الاجتماعية

تنبع أهمية الحماية الاجتماعية للفتات المهمشة بشكل عام، وللنساء بشكل خاص، من كون هذه الحماية أداة مفصلية في مواجه المخاطر ذات الصلة بمراحل الحياة المختلفة، وهي تغطي حالة الانكشاف المتعلقة بالمخاطر الخارجية والهشاشة تجاه الصدمات، والتبعية للآخرين.



وتشير الدراسة إلى أن نظام الحماية الاجتماعية يمثل رافعة أساسية لمواجهة عملية الانكشاف وتهديد البقاء الناتج عن غياب الموارد اللازمة لاستمرار الحياة، موضحة أن مسيرة الحماية الاجتماعية تبدأ من توفير المقومات الرئيسة للعيش، وأن العمل يمثل أبرز مقومات هذا العيش، حيث يكون مردود العمل، أو ما يرافقه من مصادر أو مقومات (رأسمال، ممتلكات وعقارات، ريع أراضي وغيره)، قادراً على توفير الدخل اللازم لتكوين معيشة الأفراد وأسرهم.

وترى الدراسة أنه أصبح لازماً إعادة النظر في العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة ما بين الأفراد والدولة، ومراجعة وإعادة صياغة القوانين الأساسية والدساتير التي تعبر عن هذا العقد؛ بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي قادت إلى اعتبار مسؤولية الحماية الاجتماعية من صلب مسؤوليات وواجبات الدولة؛ وهذا يشمل مواجهة الطوارئ والمخاطر الخارجية، وحماية الأفراد والمجموعات الهشة، عبر تطوير أنظمة وتكوين صناديق وبرامج الحماية أو صناديق احتياط لمواجهة ظروف الطوارئ.

وتتطرق الدراسة إلى توجهات العمل المساهمة في ضمان مثل هذه الحماية، وأهمها: التوجه إلى مؤسسات الدولة لتنفيذ التزاماتها القانونية والدولية، وبما يشمل على: إقرار قانون الأحوال الشخصية، وإقرار قانون يؤكد على أن ملكية الأسرة تقسم بالتساوي بين الرجل والمرأة، وإقرار قوانين تنصف النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي والعمل المنزلي بما فيها قانون الضمان الاجتماعي؛ العمل من أجل انشاء وتخصيص صناديق اجتماعية تتحمل من خلالها الدولة جزء من تكاليف إجازة الأمومة، النفقة، دعم الأمهات الوحيدات.

أدوات النساء للوصول إلى مصادر المشاركة

في المجالس المحلية؟

تؤكد الدراسة التي أعدها الباحثة، حنان قاعود، أن من أهم التحديات التي يواجهها الشباب والنساء في الوصول إلى المصادر التي تمكنهم من المشاركة في إدارة الحكم المحلي هي عدم توفر البيئة التمكينية الداعمة لمشاركة النساء والرجال في التنمية المحلية



على حد سواء؛ الأمر الذي يتطلب توفير شروط نظامية مترابطة مثل السياسات والقوانين والآليات المؤسسية والموارد الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد حاسمة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية: المعرفة والقدرات؛ مثلاً في مجال التعليم والصحة؛ الوصول إلى الفرص والموارد؛ العمل والأرض؛ والقدرة على صنع القرار سيما في المؤسسات السياسية.

وتوضح الدراسة أن المعوقات التي تواجهها النساء والشابات في توسيع تمثيلها السياسي في الهيئات المحلية تتمثل في ثلاثة معوقات، هي:

- أولاً: المعوقات الاجتماعية والثقافية: يُشكل دور المرأة المستمر في تولي مسؤوليات الرعاية المنزلية حاجزاً يحول دون وصول النساء لمراكز صنع القرار السياسي، سيما بين الشابات والأمهات، كما أن فجوة الأجور بين الجنسين، ورغبة عدد كبير من النساء في المشاركة في وظائف بدوام جزئي وفي قطاعات عمل منخفض الأجر، يعني أن العديد من النساء يفتقرن إلى الموارد المالية وهي اللازمة للترشح في الانتخابات، سواء في الانتخابات العامة أو المحلية.
- ثانياً: المعوقات الهيكلية والمؤسسية: إن التحدي الهام الذي يواجه العديد من العضوات والأعضاء هو كيفية توضيح القضايا بشكل فعال في مختلف هياكل الحكم المحلي، بما في ذلك لجان التنظيم المحلي، وذلك لأن معظمهم لا يعرفون حقاً ما يفترض أن يفعلوه، وخاصة عند استلام المجالس المحلية واللجان الخدمية. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الأعضاء والعضوات إلى المعلومات الأساسية حول مجلسهم، كما أن تدفق المعلومات من موظفي المجالس إلى الأعضاء ما زال بحاجة إلى مرونة وسلاسة وشفافية.
- ثالثاً: المعوقات المعرفية: إن التحديات الكامنة المحيطة بالحوافز السياسية والمعرفة التقنية تقوض السلطة الفاعلة للمرأة في مجالس الحكم المحلي وتحدّ من فعاليتها. إن مواجهة تلك التحديات يتطلب رفع معرفة النساء بإدارة الهيئات المحلية وآليات عملها من منظور حقوقي وتفعيل سياسات مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي داخل الهيئات.

وتستعرض الدراسة التوجهات المقترحة لرفع نسبة مشاركة النساء في الهيئات المحلية، وأبرزها: فتح حوار شبابي حول البنية السياسية النموذجية وخاصة في ظل غياب السيادة، وضعف الشرعية وتعطيل التشريعي وتداخل مهام الذراع التنفيذي مع القضائي والتشريعي، وتطوير بيانات أوسع وأدوات جديدة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية الشمولية وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي، وتشكيل خلية شبابية ونسائية تضم أكاديميين واكاديميات وقانونيين وحقوقيين للتأثير في السياسات واجراء تغييرات بنوية على التشريعات، وتشكيل لوبي ضاغط من مؤسسات المجتمع المدني، لمطالبة الأحزاب برفع كفاءة وقدرات الأعضاء والعضوات للمشاركة في الانتخابات كمرشحين ومرشحات.

"انا أخطئ كثيرا" لوفاء الأخضر

جوانب الصورة الفلسطينية واللبنانية النسوية في ظل المجتمع التقليدي في حالة تنازع وحروب

تحسين يقين

ما زالت حقبة الوجود الفلسطيني في لبنان تؤثر على السرديات اللبنانية؛ فمما زال هناك جدل ما في صورة الفلسطيني في الأدب والفن اللبناني، وهذا ما نلمسه في عدد من الأعمال اللبنانية، خصوصا تلك التي لها علاقة بسنوات الحرب الأهلية، ويشكل ذلك بالنسبة لعلماء الاجتماع والنقد جذبا خاصا. في قياس الدرجة الموضوعية بعد هذه السنوات؛ خصوصا أنه حتى الآن، لم تتخلص ذاكرة الجيل الذي عاش ما بعد 1976، من تلك الآثار.

أما البعد النسوي هنا، فهو يظهر بشكل خاص، لأنه في الحروب بشكل عام، والحرب الأهلية، وحرب إسرائيل عام 1982 على لبنان، تجعل وجود النساء والفراء وجودا مغتربا: "كنت مواطنة لقيطة فيه. كان أبدا مكانا لآخرين فلسطينيين، إسرائيليين، ميليشيات يسمون أنفسهم لبنانيين رغم أنهم تابعون لدول أخرى. أعرف عنه وفيه، انقطاع الكهرباء والخبز والماء وخوف أبي وطأطأته وتحذيرات أمي من أي شيء، من كل شيء... كنت أعرف عنه، عن وطني ذاك أنه مكان غير آمن وغير عادل وحسب كما بيتنا؛ وأنه من أحزاب "زعران" بحسب توصيف أمي. "كل الأحزاب زعران" رغم هذا صديقتي وعائلتها وحيثا كانوا من حزب ولحزب، لهم محمية أو "كونتون صغير" بناه ومكتبة وعساكر وأسلحة وتفاصيل أخرى..."

عاشق فلسطين والمصير:

ثمة نظرة موضوعية وربما متضامنة مع هذا الوجود، في تصوير مآسيها في اللجوء والمشاكل الاجتماعية من جهة: "بيت صديقي ذاك تفكك ولكن ليس بسببي، ابنته الذكية الجميلة دخلت حالة تيه، تزوجت مرة غنيا وأخرى طبيا وثلاثة ثوريا؛ وانتهت وحيدة حزينة بلا ذكاء أو أحلام. وكذلك بناته الأخريات تخبطن في خيارات لم يرددها هنّ. انتهى صديقتي سريعا وأحلامه سقطت؛ كل أحلامه سقطت! التقيته الآن بعد خمسة عشرة عاما لم أره خلالها. التقيته منحنيا بهدوءه الذي أعرفه وحنوءه الذي أحببته؛ لكنّه كان مكسورا، مهزوما كما لم يكن!

قال:

صاع كل شيء يا شمس! النضال وسنوات التشرد والعائلة والأحلام!

كان ينتمي لحزب الحزبة، اعتقله العدو الإسرائيلي إبان الاجتياح عام ١٩٨٢ وطُرد من البلدة بعد خروج العدو من المنطقة وهيمنة الأحزاب الأخرى وعلى رأسها حركة حلم. ارتأت وقتها هذه الاخيرة أنّ الأحرار كفرة وخونة فطردوا من بيوتهم. عاش مشردا بعيدا عن منزله عشر سنوات"، حيث ذكرت الكاتبة مآله وبيته حيث يذوي روحا وجسدا وأسرة ودورا.

ومن جهة أخرى، في ظل عودتها الى الورا لتظهر نفوذها قبل الاجتياح عام 1982، تظهر حالة دعم هذا المناضل الفلسطيني لها: "كنت في قمة بأسّي وقد أنهيت الصفوف الثانوية. لكنّي لا أعرف طريقا أو طريقة لأكمل تعليمي الجامعي. التقيت بزوجته حينها، لم أكن أعرفه إلا كأستاذ وناظر في مدرستنا. قالت أنّه آمن لي منحة تعليمية في الجزائر. " حيث يظهر من سردها عنه التحولات التي مرّ فيها ولبنان أيضا.

لعل ذلك يظهر أثر تغير التحولات، قبل الخروج من بيروت وبعد الخروج. في فهم فضاء الرواية وخلفيتها تشكلت نفسية "شمس" من مجموع سياقات، اجتماعيا وفكريا ودينيا وسياسيا، تألفت معا في هذا التشكيل الذي جعلها مستتلة ومشتتة. اجتماعيا، هو عيشها في تلك البلدة التقليدية، التي تنمط الأدوار، في ظل تعليم محدود.

وكان هناك هندسة لهذا التشكيل العام للمجتمع والأفراد، حيث تحالفت منظومة المؤسسة الدينية مع المؤسسة الاجتماعية في عاداتها وتقاليدها التي تقمع النفس والجسد، الذي راحت تتأثر بأرائها وتنفر منه.

أما سياسيا، فهو كما قلنا، فقد عاشت شمس الوضع الطائفي في ظل التحالفات، وما نتج من خوف اجتماعي وفقر، وعدم الشعور بالأمان.

الشخصيات الرئيسية

شمس: وقد تم رسم شخصيتها كما يلي وفقا لأحداث الرواية: "الحداد العظيم، أيام عاشوراء المجيدة"، سياق مذهبي، ربما وضعنا في سياقين نفسي واجتماعي.

من البداية، تبرز إشكالية الزواج والحب خارجه، "لا أكره زوجي لكنّي أعشق حبيبي"، وما تدفعها الحالة لنفي نفسها: "لو أجرع كأس السم الآن وأموت شجاعة وبقرار ذاتي"، وصولا لوقعها في خطأ قرار أمها حين زوجها صغير، حيث زوجت هي أيضا ابنتها كذاك: "كزّرت ما فعلته أمي معي".

ترجع الى الورا تتذكر دافع الزواج: "وقررت كما صديقتي تلك أنّ الزواج سينجيني"... (قصدت زوجي محمد سعيد) كانت شبه حاملة أو متأكدة بأنه سيصبح زوجها. (كان لطيفا جدا معها كما هو مع كل النساء). وتقرر شمس أن سبب زواج زوجها به هو الجسد.

وتفلسف حالتها العاطفية: "لن نحب أحدا ما دام يؤزقنا هاجس امتلاكه".

ويظل هاجس التخلص من تذنب المجتمع لجنس الإناث مسيطر: "قرأت الكثير عن الجسد، واستنتجت أنّ عليّ أن أحبّ جسدي وأزهو به" وتسرد الاهتمام بالملابس حين كانت في الحادية عشرة من عمرها.

عمر: أما رسم شخصيته في الرواية فكان على النحو:

تسرد شمس: "تذكّرت يوم التقيته أوّل مرّة. ذاك اليوم، لمّا مارست الحبّ معه، امتلأت شعورا بالإثم وبالذنب". الكمل متعب وينتظر رحيلي. حتى عمر، اختار دوما ألا يتعب لأجلي أو لأجل سعادة ممكنة".

وتزوي عنه: "شمس، لن آتي لبنان، ولا أستطيع أن أفعل. الوضع على كلّ الضعد كارثي! لست فارسا أسطوريا".

لتعود لنفسها ومكانها: حاولت ألا أفكر بمشاكلي الشخصية العالقة، والمألحة، وأن أنسى أو أنناسي أننا كما قال عمر فعلا بلد منكوب صحيا، بسبب تفشّي وباء كورونا، وبلد مدمر إقتصاديا بسبب تدني سعر صرف الليرة بالنسبة إلى الدولار... الانفجار الكارثي لمرقا بيروت... وتركيب لبنان السياسية الطائفية...".

وتفسر علاقتها بعمر: "تمسّكت بعمر، لأنّه ربما يجعلني بطلا! أحدّ ما نقّي حقّا يحبني فعلا". ثم لتحل نفسها بنفسها: هل عمر هو فعلا مجرّد هروب من زمن وفشل؟ هل هو تعلق مرضي جديد؟ اقتنعت أنّي أحبّ زوجي؛ لكنّي في أعماقي لم أصدّق..



تحاول أن تصف بعمق علاقتها: "هل كان عمر مجرّد حلم وقصائد؟ أو أنّي عشت معه فعلا كلّ بجسد حيّ وضحكة ورعشة؟. شعرت أنّي في قلبه، ذاك الأمان الذي انتظرت، أحسست به كاملاً.

لقد تعارفا افتراضيا من عشرين عاما، بدءا بالرسائل وانتهاء بالفيديو. ، ثم عادا فأعدا التعارف، ولا ندري حقا أن إعادة التعارف كان خيالا أم سفرا الى عمان: "دخلنا صالة الفندق، جلس يتأمل حزن عينيّ، لم يَز فستاني المكشوف الصدر أو سلسلتي الزّيقية"... حكايتي تلك مع عمر حقيقية؟ كيف عاد بعد كلّ هذا الزّمن الطويل؟

تحلله، اجتماعيا ونفسيا: "أحيانا كنت أحسّ أنّه مشغول بفلسطين القضية والوطن؛ وأحيانا أخرى كنت أشعر أنّ هواجسه تتجاوز وطننا وقضية! قال أنّه فقد أباه باكرا جدًا، وأنّه لم يخبر ترف الحنين إلى طفولة ما لذيذة..."، وصولا لكشف صادم، حيث أن يتمه وتحرش الأم بالرجال برضاها قد سلبه الكثير من عناصر الرجولة سيكولوجيا وجسديا.

الزوج محمد سعيد

حضر بشكل محدود، من خلال ما يربطه من علاقة مادية جسدية بشمس الرواية، زوجته، التي يزداد وعيها فيما بعد الزواج: عزمّت بإصرار أكبر أن أقرأ أكثر وأكثر ودوما وبتمعّن: حتى كان يوم رأيت فيه زوجي ينصت لهمني ولجسدي وهو يمارس الحبّ معي، شعرت أنّه يهينني ويشيئني.

وكأنّها تبرر ميلها خارج الزواج نحو عمر، بقولها: "ها أنا مع عمر اخترت أن أقترف خطيئة وليس مجرّد خطأ؟". ربّما ما أحتاجه هو الشعور أنّي محبوبة فعليا"... "نسيت شكّي في زوجي وتصرفاته الغريبة مع طالباته في الجامعة".

الزوج الشكالك، تقل رغبته بجسد شمس، "كأنّه يريدني خائنة ليرتاح، ليتأكد أنّي لست أفضل من أمّه"

في رسم الكاتبة للشخصيتين، والمفترض بهما أنهما من الشخصيات الرئيسية، نكتشف هنا أن الشخصية الرئيسية هي شمس فقط، أما الحبيب والزوج، فظهرا يدوران في فلكها، أو أنها استحضرتهم فعلا لتظهر حالتها النفسية، أو لتعمق النظرة تجاه تصرفاتها.

الشخصيات الأخرى: لا تتعد عن جوهر هذه النظرة بالإضافة لكشف نوازع الذكور، أما الشخصيات النسوية، فقد انسجم وصفها بمضمون حال الشخصية الرئيسية شمس، وواقع النساء في مجتمع تقليدي في ظل الصراعات والنزاعات على أنواعها.

لا عزاء لنساء فلسطين

زلفى شحرور

في اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني نوفمبر، تجد نساء فلسطين أنفسهن أمام تحديات جديدة، وهن يتعرضن لأعتى أشكال العنف والقهر، فلا عنف بضاهي عنف الاحتلال وإجراءاته، وضرباته المرتدة على الأسر الفلسطينية وعلى النساء بصورة خاصة.

فأي عزاء لأم الشهيد زاهر وجواد الزيماني التي اختل توازن أسرتها النفسي والإنساني مع فقدها لهما معا برصاص الاحتلال.. من يستطيع ترميم حياتها وحيات أسرتها؟

لا كلام يرتقي لمستوى الالم الذي تعيشه الأمهات في فلسطين، وكل واحدة منا ينتابها شعور دفين بالخوف من ملاقة مصير أم ظافر وجواد، حتى وإن كان أبناءها لا علاقة لهما بمقاومة الاحتلال من قريب أو بعيد، يكفي أنهم يسيررون على شوارع مدن ومناطق فلسطينية .

كم من طفل وطفلة شاهدوا بأأم أعينهم عمليات إطلاق النار على مواطنين أمامهم، من يزيل الخوف الذي سيلازمهم طوال حياتهم، إذا لم يتحول الخوف الى فعل مضاد.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء ، تم تسجيل 78 شهيدا و160 أسيرا في سجون الاحتلال العام 2012.

فضحايا العنف من النساء بمختلف ألوانه وأصنافه ومصادره يتغذى من الاحتلال، من هدم البيوت والاستيلاء على مصادر الرزق، ومداومة البيوت والاعتقال(31 أسيرة في سجون الاحتلال)، لم تعد تهز ضمير العالم المتغافل عن كل ما يجري في فلسطين. ومع ميل اتجاهات الحكم في إسرائيل نحو مزيد من التطرف والعنصرية، ستتضاعف الضغوط والمعاناة الحياتية، والضغط الاقتصادي بمختلف ألوانه.

لقد وصل عدد الشهداء حسب بيان لوزارة الصحة حتى نهاية تشرين الثاني نوفمبر لهذا العام إلى 206 شهداء منهم 154 في الضفة الغربية و53 في قطاع غزة. ويكتسب النضال النسوي أهمية خاصة هذه الأيام، مع فعاليات تنشيط قرار مشروع النساء وسيطات السلام لرفع الوعي بالقرار 1325 الصادر عن الامم المتحدة، والذي يعترف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام، وحفظ السلم وحل النزاعات، وحملة 16 يوما لمناهضة العنف والممتدة من 24 تشرين الثاني نوفمبر حتى العاشر من ديسمبر لهذا العام.

وعلى الحركة النسوية توجيه رسالة قوية من فم أمهات الشهداء الرافضات لتحويل أبنائهن إلى أيقونات وأزواجهن إلى أبطال ، الرغبات بحياة طبيعية بكرامة وبلا احتلال، لتصدير صورة الضحية إلى العالم وحاجتهن للتخلص من الاحتلال المصادر لحياتهن ومستقبلهن، لكن دون إغفال العمل على تغيير بنية التفكير المجتمعي، من خلال الضغط على صناع القرار لإقرار قوانين أكثر عدالة، فالظلم عنف أيضا.

وتدعو أرقام العنف الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني حسب الجهاز المركزي للإحصاء للتوقف قليلا اتجاه النساء والأطفال معا.

أما أن لصناع القرار أن يدركوا بأن تعزيز الصمود لا يتأتى إلا بتعزيز مكانة المرأة ودورها، بإعطاء كل صاحب حق حقه؟ لماذا لا يقرّ قانون حماية الأسرة من العنف؟ وتعديل قانون العقوبات وقوانين تسرع الحكم بقضايا الميراث، وتنصف النساء العاملات في حقوقهن الاقتصادية داخل الأسرة، وقانون العمل، لماذا التناقض بقوانين عفا عليها الزمن؟

ألم يقف القانون عاجزا لتحقيق العدالة ؟ أين ضميرنا عندما تواجه أسيرة أو جريحة مثل هذه المواقف عند الطلاق او عند المطالبة بحقوقها؟

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة



المشرفة العامة : د. أريج عودة

رئيسة التحرير: لبنى الأشقر

تدقيق لغوي: تحسين يقين

شارع الإرسال - مركز عواد ص. ب : ٢١٩٧ رام الله

هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac_media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها، ولا تعبر عن رأي أسرة التحرير

الحمل والدوالي الوريدية

مقدمة:

الدوالي الوريدية هي أوردة منتفخة ومتضخمة، قد تكون ذات لون أزرق أو أرجواني غامق، وعادةً ما تكون أكثر عرضة لها أوردة الساق والقدم، يتسبب الحمل في حصول ضغط على الأوردة الحوضية يؤدي إلى ركود الدم في الأطراف السفلية، مما يؤدي للإصابة بدوالي الأوردة في حالة وجود قابلية لها أو تاريخ عائلي.

السبب:

الوقوف أو الجلوس وعدم التحرك لفترات طويلة في فترة الحمل.

الأعراض:

- الحكة مع ثقل وانزعاج في الساق.
- انتفاخ القدم والكعب.
- الشعور بنبض في الساق.
- شد عضلي في الساق خصوصاً في الليل.
- بالإضافة الى جلد جاف وحكة.

الوقاية:

- تجنب الجلوس أو الوقوف لفترات طويلة، ويفضل الحركة كل نصف ساعة.
- تجنب أربطة الركبة المبطنة أو غيرها من العصابات المقيدة حول الساقين.

في وهو

سليم

نجوى سعدي غانم

ثورة سليم وثورتها عندما سمعت طرقات خفيفة على باب غرفتها، ولج بعدها أخوها إلى الداخل وتقدم منها ووقف أمامها مضطرباً للمرة الأولى.

تأملته وهو يفرك يديه ويحك ذقنه وكادت تستنطقه لكنه سألها أخيراً بصوت خفيض: هل تقبلين الزواج من سليم؟

أصابتها الدهشة، وصدرت عنها شهقة عالية سقطت على إثرها البلورة من يدها وتناثرت شظاياها على الأرض تحت قدمها، فترنحت، وترددت في الإجابة بعد أن استعادت توازنها، غير أن أخوها كان ينظر إليها بالحاح شديد فأجبتة بعصبية: أفضل الموت على القبول برجل مبتور! وأكملت بانفعال كبير: كيف يجزؤ سليم على هذا الطلب وأنا الجميلة، الذكية، الرشيدة؟ أنا لا أطيق حتى التفكير بأنه كان يفكر بي كزوجة!

تفاجأ أخوها من رد فعلها المبالغ، وضمها بين ذراعيه وأخذ يمسح على رأسها مستغرباً الهياج الذي أصابها، فأجهشت بالبكاء على صدره، ومن بين انتحابها خرجت كلماتها متعثرة: أنا لا أقلل من قيمة سليم لكن كان عليه اختيار زوجة مناسبة له!

هدأها أخوها وساعدها على السير حتى حافة السرير، حيث جلست وكفكت دموعها ثم حسرت ثوبها وهي تتمتم بكلمات لم يسمعها، بينما أخذت تعدّل بأنامل مرتجفة ساقها الخشبية التي انحرقت عن مكانها إثر ترنحها، مرددة بعصبية وسط ذهول أخوها: كيف يجزؤ؟ كيف يجزؤ؟

بخطوات مترنحة، توارت في غرفتها بعد أن سمعت صوت أخيها الأكبر يرحب بصديقه، ويدخله حيث يستقبلون الضيوف هذه المرة على غير عادة، فعادة ما يجلسان في غرفته ويغلقان الباب كي يحظيا بالخصوصية كما كان يردد دوماً.

رغم استغرابها، إلا أنها سعدت بجلوسهما في غرفة الجلوس القريبة من المطبخ لأنها لن تضطر للسير عبر الممر الطويل المؤدي لغرفة أخيها هذه المرة، مثلما كانت تفعل في المرات السابقة لتحضر لهما الضيافة، كل خطوة تخطوها الآن بحساب، ومن يملك الخطوات لا يهمه أن يحصيها ولا ينتبه لعددها، بينما يختلف الأمر عند من خذلته خطواته.

جهزت كل الضيافة وتركتها في المطبخ، وأرسلت رسالة إلى هاتف أخيها تخبره أن يحضر الضيافة بنفسه، لأنها ستشغل في ترتيب مكتبتها، وهذا لوحده يحتاج جهداً كبيراً منها.

توارت في غرفتها وانشغلت في تنظيف ما تراكم من غبار على الرف العلوي لمكتبتها الذي أهملته منذ بدأت عدّ خطواتها.

لم تستطع منع نفسها من التفكير في سليم، ذلك التأثير المغامر الذي لم توقفه الفوهات على الحدود من الاقتراب بجسده العاري إلا من درع جرأة ارتداه ذات غضب وانطلاق صوب الأسلاك الشائكة الحدودية، واستطاع أن يقتلعها قبل أن توقفه رصاصة قناص ودّع على إثرها جزء منه وأكمل ثورته! كانت تمسك ببلورة تنظفها وتفكر في الاختلاف بين

